الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وأثرها على إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية

Disclosure of Sustainable Development Dimensions and Its Impact on Earning Management: Empirical Study

إعداد

الأستاذ الدكتور

ياسر أحمد السيد الجرف

أستاذ المحاسبة المالية

ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

كلية التجارة – جامعة طنطا

محمد إبراهيم عطيه موسى

مدرس مساعد – قسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠١٩

مستخلص

هدف البحث : تمثل هدف البحث فى قياس وتحليل أثر إفصاح الشركات عن أبعاد التنمية المستدامة من خلال إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على إدارة الأرباح ، وتأثير التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على هذه العلاقة ، من خلال تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين مجموعة مدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، و مجموعة أخرى لم يتم ادراجها داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

منهجية البحث : تم استخدام المنهج الإيجابى وذلك لتحليل المشكلة ، موضحا أسبابها والتنبؤ بسلوك الظاهرة فى المستقبل . حيث تم الاعتماد على عينة مكونة من (٢٤) شركة مساهمة مقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية منهم ١٢ شركة مدرجة بالمؤشر خلال فترة الدراسة عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ ، ١٢ شركة أخرى لم يتم ادراجها بالمؤشر عن نفس الفترة ، وتم إجراء الدراسة التطبيقية على ثلاثة مراحل .

- قياس القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى للشركات المدرجة فى المؤشر من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ ، والقيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى لنفس الشركات قبل إدراجها بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات لعام ٢٠٠٨ ، عام ٢٠٠٩ ، ومقارنة النتائج فى الحالتين ودراسة معنوية الاختلاف بين القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى .
- حساب القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ ، وللشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن نفس الفترة ، ومقارنة النتائج ، وحساب معنوية الاختلاف بين القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى .
- مقارنة القيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى لعام ٢٠١٥ (قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية) ، عام ٢٠١٦ (بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية) وحساب معنوية الاختلاف للقيمة المطلقة للاستحقاق الاختيارى فى كل حالة ، وذلك لكلاً من الشركات المدرجة وغير المدرجة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

نتائج البحث : توضح نتائج الدراسة انخفاض إدارة الأرباح المحاسبية والمقاسة بالاستحقاق الاختيارى للشركات المدرجة بالمؤشر عنها للشركات غير المدرجة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، وانخفاض إدارة الأرباح للشركات المدرجة بعد إدراجها بالمؤشر عنها قبل إدراجها بالمؤشر ، كما أن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية أدت إلى تخفيض إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ولكن لم يكن لها تأثير على الشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

حدود البحث: تم استخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية فى قياس الاستحقاق الكلى ، ونموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح المحاسبية ، ولم يتم تقديم نموذج للأفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة ، كما لم يتم تقييم المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ولم يتم التطرق تفصيلاً للتطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلا فيما يخدم الدراسة التطبيقية ، وتم اختيار فترة الدراسة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ لأنها الفترة التى تمثل أكبر عدد من الشركات قام بالإفصاح أكبر عدد متكرر من المرات خلال الفترة منذ إصدار المؤشر حتى تاريخ إعداد الدراسة.

تطبيقات عملية: يمكن أن تفيد الدراسة التطبيقية في إطلاع المهتمين بالتقارير المالية بمدى تأثير إدراج الشركة داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على إدارة الأرباح ، وخدمة كافة الأطراف المهتمة بالتقارير المالية وخاصة رقم الربح ومنهم ، الإدارة (معدو القوائم المالية) ، المستثمرون ، المحللون الماليون ، المراجعون، صانعو السياسات المحاسبية.

Abstract

Objective of the Research: This research aimed at measuring and analyzing the impact of Sustainable Development Dimensions Disclosure on Earning Management, and the impact of Egyptian accounting standards developments in this relationship, using sample divided into two groups one of them consisted of companies included in Egyptian Index for Corporate Responsibility, and the other group consisted of companies not included in Egyptian Index for Corporate Responsibility.

Methodology: The positive approach was used to analyze the problem, explaining its causes and predicting the behavior of the phenomenon in the future. A total sample of 24 companies listed on the Egyptian Stock Exchange were used, including 12 companies listed in the Egyptian Index for Corporate Responsibility during the period from 2012 to 2015, and 12 companies were not included in the Egyptian Index for Corporate Responsibility for the same period. The applied study was conducted in three Stages:

- Measurement of the absolute value of discretionary Accrual for companies listed in the Egyptian Index for Corporate Responsibility from 2012 to 2016, and the absolute value of the discretionary Accrual for the same companies prior to their inclusion in the Egyptian index of corporate responsibility for years 2008, 2009 and comparing the results in both cases and a study of the significant difference between the absolute value of the discretionary Accrual.
- Measurement of the absolute value of discretionary Accrual for companies listed in the Egyptian Index for Corporate Responsibility from 2012 to 2016, and the absolute value of the discretionary Accrual for the unlisted companies in the Egyptian index of corporate responsibility for the same period and comparing the results in both

cases and a study of the significant difference between the absolute value of the discretionary Accrual.

- Comparing absolute value of discretionary Accrual for the year 2015 (Before the application of Egyptian accounting standards developments) the year 2016 (After the application of Egyptian accounting standards developments) and calculate the significant difference between the absolute value of the discretionary Accrual in each case, For both listed and unlisted companies in the Egyptian Index for Corporate Responsibility.

The Results: The results of the research show a decrease in the Earnings management measured by the discretionary Accrual of the companies listed in the Egyptian Index for Corporate Responsibility than companies not listed in the Egyptian index of corporate responsibility , And the earnings management of listed companies in the Egyptian Index for Corporate Responsibility before listing them in the index is lower than earning management for listed companies in the Egyptian Index for Corporate Responsibility after listing them in the index , The application of developments in Egyptian accounting standards led to a reduction in earning management for companies listed in the Egyptian index of corporate responsibility but did not have an impact on companies not listed in the Egyptian index of corporate responsibility.

Limits of the Research: The cash flow statement approach was used to measure the total accruals , adjusted Jones model for measuring earning management , There was no model for disclosing the dimensions of sustainable development, The developments in the Egyptian accounting standards were discussed only in the empirical study, The study period was chosen from 2012 to 2016 because it is the period that represents the largest number of companies has disclosed the largest number of times during the period since the issuance of the index until the date of preparation of the study.

Practical applications: This Applied study can help Interested parties in financial reports about the impact of Insert the company in the Egyptian index of corporate responsibility on earning management, and serve all parties interested in financial reports- especially profit number including management (financial statement preparers), investors, financial analysts, and accounting policy makers.

تســعى الشــركات إلى تحقيق أهدافها والتى تتمثل فى الغالب – وإلى عهد قريب – فى تحقيق مصــالحها كهدف رئيســى ووحيد ، بغض النظر عن مدى تناســق أو تعارض تلك المصــالح مع مصالح المجتمع الذى تعمل من خلاله ، وأدت هذه النظرة إلى سعى كل شركة إلى تعظيم مصلحتها وحقوق أصــحاب الملكية ممثلة فى أرباحها عن طريق اســتغلال الموارد المتاحة للمجتمع ، بغض النظر عن أثر هذا الاســتغلال على الكيانات الأخرى داخل المجتمع ، وبغض النظر عن مردود ذلك ســلباً أو إيجاباً على البيئة المحيطة بالمنشــأة أو على الأطراف الأخرى المتعاملة مع المنشــأة والتى يطلق عليها أصــحاب المصــالح بالمنشــأة ســواء من داخلها أو من خارجها أو على الأجيال القادمة (المحمود ، ٢٠٠٤ : ص ٥٦) .

ولكن تغيرت تلك النظرة حديثاً وأصــبحت الشــركات تســعى لإيجاد التوازن بين الأهداف الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالى إدخال مفهوم الاســتدامة فى أهدافها وإســتراتيجياتها مما ينعكس على أنشـطتها وعملياتها المختلفة ، ومن ثم التأثير الإيجابى على أدائها وسـمعتها وذلك فى ظل تغير إهتمامات أصـحاب المصـلحة، وتغير مؤشـرات النجاح من وجهة نظرهم وجعل الاسـتدامة أحد مؤشـرات نجاح وإسـتمرار وإسـتقرار الشـركات (Carnevale & Mazzuca,2014) ، ووسـيلة إعلام اصـحاب المصـلحة بالأداء عن أنشـطة الاسـتدامة هى الإفصـاح عنه فى الوسـائل المختلفة. كما أن هذا الإفصــاح يدعم قدرة الوحدة على تحقيق نتائجها المالية المســتهدفة مما يعود بالإيجاب على ربحية هذه الوحدات ويؤدى ذلك لدعم كفاءة ســوق المال بســبب تخفيض عدم التماثل فى المعلومات فى سوق المال ، وأن إغفال الإفصـاح عن أبعاد التنمية المستدامة قد يشوه صورة الشركة ويؤثر ســلباً على جودة أرباحها ، وبالتالى على قيمتها فى الســوق ، لذلك أصــبح مفهوم التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية فى مقدمة رسالة ورؤية وأهداف العديد من الشركات .

وفى ضـوء أهمية إفصـاح الشركات عن أبعاد التنمية المسـتدامة داخل تقرير الاسـتدامة أطلقت البورصـة المصـرية في ٢٣ مارس ٢٠١٠ بالتعاون مع مؤسـسـة استاندرد آند بورز ومركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات وشركة كريسيل ، المؤشر المصري لمسئولية الشركات الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني على مستوى العالم، لتصـنيف أداء الشـركات المسـجلة فى البورصـة المصـرية على أسـاس ممارسـاتها فى مجال المسـئولية الاجتماعية والبيئية ، وحوكمة الشركات (مليجى ، ٢٠١٤ : ص ٧) ، ويقوم هذا المؤشر بترتيب الشركات المسجلة فى مؤشر EGX 100 بشكل سنوى ، من حيث التزامها بقواعد الحوكمة والحفاظ على البيئة والمسئولية الاجتماعية للشـركات ثم يتم اختيار أفضـل ٣٠ شـركة – مؤشـر EGX 30 الذى يضـم أعلى ٣٠ شـركة من حيث السـيولة والنشـاط ، التى تدخل فى حسـاب القيمة النهائية للمؤشـر وفقا لترتيب هذه الشركات وتتغير قيمة المؤشر لحظياً أثناء التداول . (غريب ، ٢٠١٥ : ص ١٢١)

كما تعد إدارة الأرباح من الأمور التي تؤثر على قرارات بعض المستفيدين منه بصورة سلبية أو مضللة ، إذ أن المشاكل التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم خلال الفترات المالية الأخيرة على الرغم من تطبيقها للمعايير المحاسبية ولد نوع من عدم الثقة بتلك المعايير ، وهذا يتنافى مع مسئولية الشركة فى الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة والتى تتطلب ضرورة أن تتسم التقارير المالية بالشفافية والجودة المطلوبة لتحقيق الأهداف المختلفة لأصحاب المصالح .

مشكلة البحث

الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة يوضح مدى إدراك الشركات لضرورة التنمية المستدامة التى تؤثر على وجودها من ناحية ، ومن ناحية أخرى يوضح لمستخدمى التقارير المالية مدى جهود الشركة فى تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية (مليجى ،٢٠١٥ : ص ٧) ، وأن التزام الشركات بالإفصاح عن مسئوليتها عن الاستدامة قد يعطي إشارة موجبة عن سمعتها فأنشطة الاستدامة تساعد على بناء السمعة والحفاظ عليها وأن الشركات إذا استطاعت أن تكون سمعة طيبة فإن رغبتها في الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها قد يمنعها من القيام بأنشطة غير مقبولة اجتماعياً، ولذلك فإن الشركات تستخدم الإفصاح عن أنشطة الاستدامة لتعزيز سمعتها وتقييد عمليات إدارة الأرباح (رضوان ، ٢٠١٥ : ص ٢٢) ، ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح عن مسئوليتها عن الاستدامة قد يخفى السلوك الانتهازى ، فاهتمام الشركة بممارسة أنشطة الاستدامة يمكن أن يؤدى إلى تضخيم مشكلة الوكالة ويحفز على إدارة الأرباح ، ويرجع ذلك إلى اهتمام الشركة بالأطراف أصحاب المصلحة يجعل للشركة أهداف متعددة وليس هدف واحد وبالتالى يستخدم المديرون المعلومات الداخلية المتاحة لديهم لإتخاذ قرارات بناءً على مصالحهم الخاصة ولإخفاء تلك الممارسات الانتهازية يلجأون إلى إدارة الأرباح (عرفة ، مليجى ، ٢٠١٦ : ص ٥١٩) .

فالمساحة الممنوحة للاختيار وإعمال التقدير الحكمى للإدارة فى العديد من الأمور المحاسبية قد تقود إلى تشويه عملية التوصيل المحاسبى ، حيث يتم التركيز على المنافع الشخصية للإدارة ، بشكل يفوق وبمراحل عديدة الأداء الاقتصادى الحقيقى للشركة . من هنا كان الإهتمام بالمعايير المحاسبية بإعتبارها المصدر الرئيسى للتلاعب بالربح المحاسبى ، وكان من الضرورى تعديل معايير المحاسبة المصرية المعمول بها منذ عام ٢٠٠٦ ، فقامت لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإعداد مشروع لمعايير المحاسبة المصرية يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل (IASB) ، باستثناء بعض المعالجات ، وصدرت معايير المحاسبة الجديدة بقرار من وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ ، بالعمل بالمعايير المصرية بعد تحديثها ، وذلك اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ .

لذلك فإن مشكلة البحث تتمثل فى أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة للشركات على إدارة الأرباح للشركات المقيدة فى البورصة المصرية ، وهل كان لتطوير معايير المحاسبة المصرية

عام ٢٠١٥ دور فى التأثير على تلك العلاقة ، **لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث فى ضوء الأسئلة البحثية التالية :**

- هل تختلف إدارة الأرباح قبل وبعد إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ؟
- هل تختلف إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عنها للشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات؟
- هل أدت التعديلات فى معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥ إلى التأثير على العلاقة بين الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة و إدارة الأرباح.

هدف البحث :

يتمثل هدف البحث فى قياس وتحليل أثر إفصاح الشركات عن أبعاد التنمية المستدامة من خلال إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على إدارة الأرباح ، وسعياً وراء الهدف الرئيسى للدراسة ، **سوف يتم التناول بالدراسة والتحليل النقاط التالية :**

- التنمية المستدامة (المفهوم – الخصائص– المبادئ – الأبعاد – المقاييس – النظريات التى تفسر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة – أهمية الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة – أهداف الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة – معوقات الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة).
- مؤشر المسئولية الاجتماعية المصرى وعلاقته بالتنمية المستدامة .
- إدارة الأرباح (المفهوم – الأنماط – الدوافع – المداخل – طرق القياس).
- تطبيق النماذج الموضوعية ، وكذلك الأساليب الإحصائية الملائمة على بيانات شركات عينة الدراسة لتقييم العلاقة بين إفصاح الشركة عن أنشطة التنمية المستدامة وإدارة الأرباح.

منهج البحث :

يتكون منهج البحث من ثلاثة عناصر أساسية هى **نموذج البحث وأداة البحث ووسيلة البحث** ، ويتحدد **نموذج البحث** فى ضوء هدف البحث والذى يدور فى هذه الدراسة حول دراسة أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح ، وبالتالى تستخدم فى هذه الدراسة المنهج الإيجابى فى تحليل ودراسة أثر إدارج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، وتفسير والتنبؤ بتأثير ذلك على إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة والمسجلة فى البورصة المصرية. أما من حيث **أدوات البحث** المستخدمة والتى تمثل مدى الاستفادة من نظريات العلوم المختلفة فتستخدم هذه الدراسة بعض مفاهيم نظرية الوكالة ، نظرية الإشارات ، والنظرية الشرعية والنظرية السياسية ونظرية أصحاب المصالح ، وبعض الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات. ومن حيث **وسيلة البحث** فتعتمد على إسلوب الدراسة المكتبية عند استعراض

الأدبيات المحاسبية النظرية ، و إسلوب الدراسة التطبيقية عند دراسة أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على إدارة الأرباح .

حدود الدراسة :

- **الحدود الزمانية** : القوائم المالية لعينة من الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لعامى ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ أى انشاء المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ولنفس العينة خلال الأعوام من ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ أى بعد إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، بالإضافة إلى القوائم المالية لعينة من الشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦.
- **الحدود المكانية** : عينة من الشركات المدرجة فى البورصة المصرية ، نصف عدد الشركات مدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، والنصف الاخر غير مدرج فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.
- **حدود خاصة بالدراسة النظرية :**
  - لم يتطرق الباحثان إلى وضع إطار للإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة.
  - لم تتناول الدراسة تقييم للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات.
  - لم تتطرق الدراسة تفصيلاً إلى دراسة التعديلات فى معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥ إلا فيما تطلبه الدراسة التطبيقية من قياس أثر تلك التطورات على العلاقة بين التنمية المستدامة وإدارة الأرباح.
- **حدود خاصة بالدراسة التطبيقية :**
  - سوف يتم استخدام المؤشر المصرى لمسئولية الشركات كمقياس لمدى إفصاح الشركات عن أنشطة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة .
  - قياس إدارة الأرباح المحاسبية باستخدام نموذج (Dechow et al ,1995) أو مايعرف بنموذج جونز المعدل (Adjusted Jones,1995) دون غيرها من النماذج الأخرى ، ترى بعض الدراسات أنه الأفضل بين النماذج المستخدمة للكشف عن إدارة الأرباح وأنه يحتوى على أخطاء قياس أقل.
  - استخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية وليس مدخل قائمة المركز المالى عند قياس الاستحقاق الكلى ، لأن الاعتماد على هذا المدخل يتميز بخطأ قياس أقل ، وسهولة توافر البيانات الخاصة به عن مدخل الميزانية.

أهمية البحث :

أهمية البحث من الناحية العلمية

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة لدراسة مدي أهمية تطبيق مبدأ القياس والإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة ، وأهمية تطويع وتطوير الدور المحاسبي بعد الانتقادات الموجهة له بشدة بعد تجاهل معظم الشركات القياس والإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والبيئية وحتي الشركات التي تقوم بذلك تفصح عن قدر ضئيل من هذه المعلومات ، وزيادة الضغوط للإفصاح عن التنمية

المستدامة و التى تمثلت فى تشريعات وقوانيين تسنها الدولة، أو معايير محاسبية للاسترشاد بها أو تلبية لحاجة المستثمرين والمستهلكين والعاملين والمجتمع تارة أخرى. كما يعد موضوع إدارة الأرباح أحد المجالات البحثية ، التى حفاها إهتمام كبير من قبل الباحثين والمنظمات العلمية والمهنية ، نظراً للأثار السلبية لإدارة الأرباح على تخصيص الموارد وعلى الاقتصاد ككل فى ظل وجود العديد من الوسائل التى تستخدمها الإدارة فى هذا الشأن.

أهمية البحث من الناحية العملية

الأهمية العملية تتعلق بأهمية البحث للتطبيق العملي ، وذلك الأمر يرتبط بالدراسة التطبيقية ، تتبلور أهمية الدراسة التطبيقية في إطلاع المهتمين بالتقارير المالية بمدى تأثير إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة على إدارة الأرباح ، وخدمة كافة الأطراف المهتمة بالتقارير المالية وخاصة رقم الربح ومنهم:

- **الإدارة (معدو القوائم المالية)** : حيث يمثل تقرير الاستدامة مصدر هام للمعلومات بخصوص أبعاد الاستدامة ، وتوقعات أصحاب المصالح ، وهذه المعلومات هامة لإتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل الشركة.
- **العاملون** : يوفر تقرير الاستدامة معلومات هامة للعاملين بالشركة عن الخدمات الاجتماعية التى تقدم لهم ومدى الاهتمام بصحة وسلامة وأمن العاملين ، والخطط المستقبلية فى الشركة للننهوض بهم بما يجعلهم يشعرون بالأمان والاطمئنان على مستقبلهم الوظيفى والرضا عن العمل ، وهذا ينعكس على زيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية للمجتمع .
- **المستثمرون** : إذا أدى إفصاح الشركات عن أنشطة التنمية المستدامة إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح ، فإن ذلك سوف يمكن المستثمر من إتخاذ قرارات تتسم بالرشد والعقلانية نتيجة زيادة الثقة والمصداقية فى القوائم المالية ، فلم يعد المقياس المستخدم للحكم على كفاءة الشركة وأدائها يتوقف على الأداء المالى والاقتصادى فقط ، بل شمل أيضاالأداء الاجتماعى والبيئى .
- **المحللون الماليون** : إذا أدى إفصاح الشركات عن أنشطة التنمية المستدامة إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح ، فإن ذلك سوف يؤدى لزيادة جودة تلك الأرباح ، ربما يؤدى ذلك وجود قدر أكبر من الدقة في نتائج المحللين بالنسبة للأرباح المستقبلية وبالتالي تعديل توقعاتهم بشأن الأرباح بناءً على تلك المعلومات.
- **المراجعون** : : إذا أدى إفصاح الشركات عن أنشطة التنمية المستدامة إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح ، فإن ذلك قد يكون حافز للهيئات المهنية والتشريعية والرقابية على تطوير معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني بشكل يجعلها أكثر حزماً، لتشجيع الشركات على تبني ممارسات التنمية المستدامة . و يمكن للمراجع من خلال دراسة تأثير إفصاح

الشركات عن المسئولية الاجتماعية على ممارسات إدارة الأرباح معرفة حجم الحكم الشخصي التي تمارسه الإدارة عند إعداد تلك القوائم .

- **صانعو السياسات المحاسبية:** إذا أدى إفصاح الشركات عن المسئولية الاجتماعية إلى تخفيض مستوى إدارة الأرباح ، فإن صانعو السياسات المحاسبية ، يمكنهم إجراء تعديلات جديدة على هذه المعايير وإضافة معايير محاسبية جديدة تتطلب منهم الإفصاح الالزامى عن المسئولية الاجتماعية .

الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

يعرض الباحثان في هذا الجزء نتائج بعض الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال. ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة مجموعات كما يلى :

المجموعة الأولى : **ترى أن هناك تأثير إيجابى للإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح ، أى أن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة يؤدى إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح.**

دراسة (عبد المجيد ، ٢٠١٢)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح مقاسة بنموذج (Kothari et al.,2005) ، بالتطبيق على ٣٥ شركة دخلت المؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية عن الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١، وتم استخدام اسلوب معادلة انحدار حيث تمثل إدارة الأرباح المتغير التابع ، وترتيب الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات للتعبير المتغير المستقل ، ولذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى كل من الفترة الزمنية والعينة المستخدمة والاسلوب الاحصائى المستخدم.

وكان من نتائج تلك الدراسة أن كلا من الشركات ذات المسئولية الاجتماعية و غير ذات المسئولية الاجتماعية قد مارست إدارة الأرباح، و أن هناك علاقة عكسية معنوية بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح لدى الشركات التى دخلت المؤشر أدى إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح لكنه لم يمنعها بشكل نهائى .

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ليتضمن جزءاً يركز على ممارسة أو عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ، بحيث يمثل عاملاً مؤثراً فى دخول أو عدم دخول الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

دراسة **(Litt et al.,2014)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح البيئى على إدارة الأرباح لعينة من الشركات الأمريكية تتمثل فى ٢٠٩٥ مشاهدة عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسئولية البيئية للشركات وإدارة الأرباح ، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركات التى تقوم بالإفصاح عن المسئولية البيئية يتحسن فيها الأداء المالى بسبب أدائها الاقتصادى الحقيقى ، وليس بسبب تخفيض إدارة الأرباح .

دراسة **(Ko et al.,2015)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات الكورية المدرجة فى صندوق استثمار الشركات المسئولة اجتماعياً socially-responsible investing (SRI) funds على إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل ، على عينة ٢٤٨٢ مشاهدة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أن الشركات التى تقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يقل فيها مستوى إدارة الأرباح عن الشركات التى لاتقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، أى أن الشركات التى تقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تهتم بالحفاظ على الربحية فى المدى البعيد عن القيام بإدارة الأرباح فى المدى القصير.

دراسة **(Martínez-Ferrero et al.,2015)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعة للشركات وبين جودة التقارير المالية مقاسة بإدارة الارباح مقاسه لعينة من الشركات عددها ٧٤٧ شركة من ٢٥ دولة عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٠.

وكان من نتائج تلك الدراسة أن زيادة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية متمثلاً فى انخفاض مستوى إدارة الأرباح.

دراسة (عرفة ، مليجى ،٢٠١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن التنمية المستدامة (من خلال تحليل المحتوى لعينة مكونة من ١١٦ شركة غير مالية مقيدة فى البورصة السعودية لعام ٢٠١٥ وبناء مؤشر يحتوى على ٤٦ عنصر) وجودة التقارير المالية (مقاسا بكلاً من جودة الاستحقاقات الاختيارية ، التحفظ المحاسبى ، عدم تماثل المعلومات) ، بالاضافة إلى اختبار تأثير نظم الحوكمة داخل الشركة على تلك العلاقة .

وكان من نتائج تلك الدراسة أن الإفصاح عن التنمية المستدامة يرتبط بكلاً من جودة الاستحقاقات الاختيارية و عدم تماثل المعلومات ، بينما لا يرتبط بالتحفظ المحاسبى ، بالاضافة

إلى تأثير إيجابى لكفاءة نظم الحوكمة على العلاقة بين الإفصـــاح عن التنمية المســـتدامة وجودة التقرير المالى .

كما أوصـت الدراسـة بتطوير اراشـادات ونماذج لتحسـين الإفصـاح عن التنمية المسـتدامة فى البيئة السعودية ، وتحفيز الشركات المسجلة بالإفصاح عن هذه المعلومات سواء من خلال التقرير السنوى أو فى شكل تقرير مستقل ، وكذلك تبنى الممارسات الجديدة لحوكمة الشركات لما لها من دور إيجابى على العلاقة بين الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية.

د ر ا سة **(Gras-Gil et al.,2016)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وإدراة الأرباح ، بالتطبيق على عينة من الشـــركات الأســـبانية وعددها ١٠٠ شـــركة عن الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢ .

وكان من نتائج تلك الدراســـة أن الإفصـــاح عن المســـئولية الاجتماعية للشـــركات يؤدى إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح ، أى أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يرتبط بالجانب الأخلاقى للمديرين عند اتخاذ القرارات ، وأن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات لا يؤدى فقط إلى إرضاء أصحاب المصالح ، ولكن يؤدى أيضاً إلى تحسين سمعة الشركة .

د ر ا سة **(Trisnawati & Setiawati, 2016)**

هدفت هذه الدراسـة إلى دراسـة تأثير تقارير الاسـتدامة على إدارة الأرباح مقاسـة بالاسـتحقاق الاختيارى باستخدام نموذج جونز المعدل للشركات المشتركة فى جائزة تقرير الاستدامة الاندونيسية وعددها ٣٣ شـــركة ، وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ ، فجائزة تقرير الاســـتدامة الاندونيســـية هي جائزة تمنح للشـــركات التي قامت بالتقرير عن الأنشـــطة المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصـادية بالإضـافة إلى اسـتدامة الشـركة نفسـها ، وكان من نتائج تلك الدراسـة أن الإفصاح عن كل أبعاد التنمية المستدامة لها علاقة عكسية بإدارة الأرباح .

د ر ا سة **(Wulandari , 2016)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على كلا من إدراة الأرباح المحاســبية وإدارة الأرباح الحقيقية ، على عينة من الشــركات المســجلة فى بورصـــة اندونسيا وعددها ١٥٦ عن الفترة من ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣.

وكان من نتائج تلك الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية و كلاً من إدارة الأرباح المحاسـبية متمثلة فى الاسـتحقاق الاختيارى و إدارة الأرباح الحقيقة متمثلاً فى التدفقات النقدية غير العادية من العمليات ، نفقات الإنتاج غير العادية .

د ر ا سة **(Harkonen, 2017)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وكلا من إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة فى بورصة هلنسكى وعددها ٣٤ شركة ، وذلك عن الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥.

وكان من نتائج تلك الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وبين إدارة الأرباح المحاسبية المقاسة بالاستحقاق الاختيارى ، وإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات وإدارة الانتاج .

د ر ا سة **(Li,2017)**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإفصاح عن المعلومات البيئية على إدارة الأرباح مقاسة بالاستحقاق الاختيارى ، وذلك لعينة من الشركات المسجلة فى بورصة شنغهاى الصينية وعددها ١٦٥ مشاهدة عن عام ٢٠١٦ ، وتم تقسيم المعلومات البيئية إلى نوعين معلومات مالية بيئية ومعلومات غير مالية بيئية

وكان من نتائج تلك الدراسة أن كلاً من الإفصاح عن المعلومات المالية البيئية والمعلومات غير المالية البيئية له علاقة عكسية بالاستحقاق الاختيارى ، أى أن الإفصاح عن المعلومات البيئية يؤدى إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح .

د ر ا سة **(Almahrog et al ., 2018)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات ، وإدارة الأرباح بالتطبيق على عينة عددها ٣٥٠ شركة فى المملكة المتحدة عن الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أنه كلما ارتفع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات كلما قل مستوى إدارة الأرباح المقاسة بالاستحقاق الاختيارى.

د ر ا سة **(Mostafa et al., 2018)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الربح ، بالتطبيق على دول أسيا والمحيط الهادى وعددها ٩ دول ، باستخدام عينة من الشركات عددها ٨٢٣ شركة حلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أن الشركات ذات الأداء العالى لمسئولية الشركات تقل فيها إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية ، مما يعنى أن الدور المقيد للمسئولية الاجتماعية للشركات بشأن ممارسة إدارة الأرباح يرجع بشكل رئيسى إلى رغبة الشركات فى الحفاظ على علاقة جيدة مع أصحاب المصالح .

المجموعة الثانية : **ترى أن هناك تأثير سلبى للإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح ، أى أن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة يؤدى إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح.**

دراسة **(Susanto,2016)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية على إدارة الأرباح ، وذلك لعينة من الشركات المسجلة فى بورصة إندونسيا وعددها ٦١ شركة ، عن الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية ترتبط بعلاقة طردية مع إدارة الأرباح ، أى أن الإفصاح عن المسئولية البيئية والاجتماعية تشجع المديرين على القيام بإدارة الأرباح.

دراسة **(Cao et al ., 2017)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات و إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية ، على عينة مكونة من ٢٨٨٥ شركة أمريكية تمثل ١٣٤٨١ مشاهدة ، وذلك عن الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٣ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أنه كلما أفصحت الشركات عن المسئولية الاجتماعية بصورة أكبر كلما كانت زادت درجة ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الاستحقاق الاختيارى ، قلت ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية المرتبطة بالقرارات التى تتخذها الإدارة ، وأن إصدار قانون سيربانز أوكسلى SOX عام ٢٠٠٢ قد أدى إلى الحد من قيام الشركات الى تقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للقيام بممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، وأنه لايوجد دليل على تحول الشركات من ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية إلى إدارة الأرباح الحقيقية بعد قانون SOX .

دراسة **(Jordaan et al., 2018)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة (إدراجها فى مؤشر الاستثمار فى ظل وجود المسئولية الاجتماعية Socially Responsible Investment index أو عدم إدراجها فى المؤشر) وبين إدارة الربح (إدارة الربح المحاسبى ، إدارة الربح الحقيقى) ، على عينة من الشركات المقيدة فى بورصة جوهانسبرج بجنوب افريقيا ، عددها ٧٢ شركة لعام ٢٠٠٨ ، ٧٨ شركة لعام ٢٠١١ ، و ٦٤ شركة لعام ٢٠١٣ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أن الشركات التى تتميز بأداء جيد للمسئولية الاجتماعية تقوم بممارسة إدارة الربح المحاسبى بصورة أكبر من خلال زيادة الدخل عن طريق ممارسة استحقاق موجب ، كما أن الشركات ذات الأداء الجيد للمسئولية الاجتماعية للشركات لا تقوم بممارسة إدارة

الأرباح الحقيقية وهذا يعنى أن المديرون يرون أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التى تنعكس فى الفترة المقبلة أقل تجريماً من إدارة الربح من خلال موارد الشركة الفعلية .

المجموعة الثالثة : **ترى أن ليس هناك تأثير للإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح .**

دراسة **(Toukabri et al., 2014)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح عن المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات على إدارة الأرباح ، بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٨٢ شركة أمريكية ، عن الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٨.

وكان من نتائج تلك الدراسة أنه لاتوجد علاقة بين الإفصاح عن المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات وبين إدارة الأرباح ، وأن قيام الشركات بالإفصاح عن مسئوليتها البيئية والاجتماعية لا تشجع مديرى الشركات على القيام بإدارة الأرباح .

دراسة **(Laksmi & Kamila , 2018)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بن المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح بالاعتماد على عينة من ١٧ شركة مملوكة للدولة State-owned companies فى اندونسيا عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أنه لاتوجد علاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الارباح مقاسة بالاستحقاق الاختيارى .

دراسة **(Moratis & van Egmond , 2018)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مستوى ممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات (مقاسة بمقدار ارتفاع أو انخفاض التأثير البيئى للشركة) وإدارة الربح (مقاسا بالاستحقاق الاختيارى) ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة فى البورصة الأمريكية ، وتمثلها ٥٤٩٤ مشاهدة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٩ .

وكان من نتائج تلك الدراسة أنه لا توجد علاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الربح ، وأن الشركات التى لها تأثير بيئى مرتفع لا تقوم بممارسات إدارة الربح ، ولكنها تظهر مستويات أعلى من المسئولية الاجتماعية .

التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن نتائج البحوث والدراسات السابقة لم تحسم الجدل بشأن أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح ، و قد يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المؤثرة على نتائج هذه الدراسات ومنها : اختلاف بيئة التطبيق ، واختلاف الفترة الزمنية للتطبيق ،

وأيضـــاً اختلاف النماذج المســـتخدمة لقياس إدارة الأرباح واختلاف دقتها ، اختلاف حجم العينات المستخدمة ، وأخيراً اختلاف المتغيرات الموقفية التى تؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ومنها وجود حوكمة جيدة للشركات من عدمه ، هذا التناقض الواضح فى نتائج الدراسات التطبيقية ، وندرة **الأبحاث التطبيقية** فى هذه النقطة البحثية فى مصـــر والتى تمثل فجوة بحثية ، أســـفر عن إهتمام الباحثان لدراسة أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح فى البيئة المصرية.

فـروض الـبـحث :

يتم إشـتقاق وتطوير فروض البحث فى ضـوء التحليل النظرى والمفاهيمى للدراســة ، وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بها ، وهى كالتالى :

الفرض الأول : ويتعلق بأثر إفصاح الشركة عن أبعاد التنمية المستدامة على مستوى إدارة الأرباح من خلال إدراج الشركة داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات من خلال قياس إدارة الأرباح قبل وبعد إدراج الشركة داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ويمكن صياغته فى صورة الفرض التالى:

- **يؤدى إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات إلى انخفاض إدارة الأرباح ، عنها قبل إدراجها فى المؤشر.**

الفرض الثانى : ويتعلق بأثر إفصاح الشركة عن مسئوليتها عن الاستدامة من خلال إدراج الشركة داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على مستوى ممارسة إدارة الأرباح من خلال مقارنة مستوى إدارة الأرباح للشركات المدرجة والشركات غير المدرجة داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ويمكن صياغته فى صورة الفرض التالى:

- **يؤدى إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات إلى انخفاض إدارة الأرباح ، مقارنة بالشركات غير المدرجة بالمؤشر .**

الفرض الثالث : يتعلق بتأثير التطورات فى معايير المحاســبة المصــرية عام ٢٠١٥ على العلاقة بين الإفصــاح عن أبعاد التنمية المســتدامة و إدارة الأرباح ، من خلال مقارنة إدارة الأرباح لكل من الشــركات المدرجة والشــركات غير المدرجة فى المؤشــر المصــرى لمســئولية الشــركات قبل وبعد التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ويمكن صياغته فى صورة الفروض الفرعية التالية :

- **تؤدى التطورات فى معايير المحاســبة المصــرية إلى تخفيض مســتوى إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .**
- **تؤدى التطورات فى معايير المحاســبة المصــرية إلى تخفيض مســتوى إدارة الأرباح للشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .**

الإطار النظرى للدراسة

مفهوم التنمية المستدامة

يعد تعريف التنمية المستدامة فى تقرير لجنة برنتلاند Bruntland الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED سنة ١٩٨٧ من أكثر التعريفات انتشاراً وتم تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة عن تحقيق حاجاتها" (البنا ، ٢٠١٤: ص١٣) ، كما عرفها البعض بأنها التقرير عن الأنشطة والأداء التى تقوم به المنشأت من ثلاثة أبعاد هي البعد الإقتصادى والبيئي والاجتماعي(Delfgaawu , 2000:p68) ، أو أنها مصطلح يستخدم لتوفير معلومات كمية ووصفية مالية وغير مالية لأصحاب المصالح الخارجيين والداخليين لتقييم الأثر الاقتصادى والاجتماعى والبيئى والحوكمى لأنشطة المنشأة بما يساعدهم فى اتخاذ القرارات الملائمة (مليجى ، ٢٠١٥ : ص ١١) ، عن طريق قيام الشركات بدمج معلومات الأنشطة الاجتماعية والبيئية بجانب نشاطها الاقتصادى فى قوائمها المالية أو فى تقارير منفصلة ، للتعبير عن مدى مسئوليتها تجاه المجتمع وتحسين صورتها ، وتقييم أدائها من قبل أصحاب المصالح .

ويرى (حمدوش، ٢٠١٧ : ص ١٢٢) أن التنمية المستدامة تتكون من سبعة مفاهيم أساسية :

- **الإعتماد المتبادل** : وهذا يعنى أنه ينبغى فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلى إلى المستوى العالمى.
- **المواطنة والاشراف** : وهى المسئوليات التى يتعين على كل فرد أن يتحملها داخل المجتمع لضمان ان يصبح العالم مكاناً أفضل لتلبية احتياجات الأجيال القادمة .
- **احتياجات وحقوق الاجيال القادمة** : فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- **التنوع** : ويعنى احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- **جودة الحياة** : وهى الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهى ايضا احتياجات اساسية يجب تلبيتها فى جميع انحاء العالم.
- **عدم اليقين والاحتياطات** : يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغير المستمر للاوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.
- **التغيير المستدام** : ويعنى فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدى الى التاثير السلبى على حياة البشر .

خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة خصـــائص تتميز بها التنمية المســـتدامة (بدر ، ٢٠١٣ : ص ٩٢ ؛ (Grosskurth & Rotmans,2005:pp135-151)

- **مستوي القياس:** فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة (عالمي، إقليم ، محلي كلي، محلي جزئي).
- **المجالات المتعددة:** حيث تتكون التنمية المســـتدامة من ثلاثة مجالات على الأقل هي اقتصادية، وبيئية، واجتماعية.
- **أشـــد تعقيداً من أي نوع من أنواع التنمية الأخرى:** فالتنمية المســـتدامة تســـعى لتوليف منظومة متوازنة بين النظام البيئي والاقتصـــادي والاجتماعي، وتحاول تحقيق أقصـــى درجة من النمو في كل جانب من هذه الجوانب، وعليه لا يمكن بحال فصـــل عناصـــرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل مكوناتها.
- **تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشـرائح فقراً في المجتمع:** فالتنمية المسـتدامة تسـعى إلى الحد من الفقر في المجتمع.
- **البعد النوعى للتنميـة المســـتدامـة:** وذلك فيما يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- **أن التنمية المســـتدامة تمثل ظاهرة جيلية:** فهي تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

مبادئ التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المبادئ التى تتبعها الشركة لزيادة مساهمتها فى التنمية المستدامة :(عبد الحليم ، ٢٠١٤ : ص ١٥)

- **القابلية للمساءلة:** ينبغي أن تكون الشركة مستجيبة للمساءلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئـة، من خلال القبول والموافقـة على الخضـــوع للفحص والمراجعـة، وتفرض هـذه المسؤولية التزاماً على الإدارة لتكون مستجيبة للمصـالح والاهتمامات الحاكمة للشركة، كما تفرض أيضـا التزاماً على الشركة لتكون مستجيبة للمساءلة من قبل السلطات القانونية فيما يتعلق بالقوانين والقواعد، فتكون مســـؤولة أمام الأفراد المتأثرين بقراراتها وأنشـــطتها وكذلك أمام المجتمع بوجه عام عن إجمالي تأثيراتها على المجتمع.
- **الشـفافية:** على الشـركة أن تتسـم بالشـفافية في قراراتها وأنشـطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال الإفصـاح على نحو واضـح ودقيق وتام وبدرجة معقولة عن سـياسـاتها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسئولة عنها.

- **السلوك الأخلاقي:** ينبغي أن يبنى سلوك الشركة على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية، وأن تعمل الشركة بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي من خلال وضع وتحديد قيمها ومبادئها الجوهرية، ومنع حدوث أي تضارب أو تسوية في المصالح من شأنه إحداث سلوك غير أخلاقي، وإنشاء آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي.
- **احترام مصالح الأطراف المعنية واحترام حقوق الإنسان .**
- **احترام سيادة القانون:** من خلال التزام الشركة بكافة القوانين والقواعد المطبقة، فعليها التأكد من أن علاقاتها وأنشطتها تقع ضمن الإطار القانوني المقصود والصحيح.

أبعاد التنمية المستدامة

ركزت السياسات التنموية للدول سابقاً على إحداث تنمية صناعية واقتصادية بحجة تحقيق رفاهية الانسان إلا أنها أفرزت عن وعى أو غير وعى نتائج انعكست سلباً على الجوانب البيئية وزيادة معدلات الفقر وغيرها من المشاكل الاجتماعية ، ومن هنا أدرك القادة السياسين فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ أهمية فكرة التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض فى إطار تفاعلى يتسم بالضبط والترشيد والتنظيم (أبو الغيط ،٢٠١٨ : ص ٢١٢) ، لذلك فإن التنمية المستدامة هي "تنمية بثلاثة أبعاد ، الإقتصادى والإجتماعى والبيئى، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر ، ويمكن عرض هذه الأبعاد كالتالى : (البنا ، ٢٠١٤ : ص١١ ؛ عثمان ، عبد الله ،٢٠١٦ : ص ٣٣ ؛ شنن ،٢٠١٧ : ص ٢٦١)

١- **البعد الاقتصادى:** يهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من حلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات ، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد ، والذى يتطلب وجود نظام اقتصادى مستديم قادر على إنتاج المزيد من السلع والخدمات بشكل مستمر ومتوازن ومتنوع المصادر . ويتحقق هذا البعد بتوافر العناصر التالية :
   - توافر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.
   - رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية .
   - زيادة معدلات النمو فى مختلف مجالات الإنتاج ، لزيادة معدلات الدخل الفردى وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.
٢- **البعد البيئى** : الذى يلزم الدول بالحفاظ على حق الأجيال القادمة من ميراث الموارد الطبيعية وهو مايضع قيداً على البعد الاقتصادى متمثلاً فى عدم الافراط فى طريقة استخدامه لميراث الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية خاصة القابلة للنضوب ، يتضمن

الأنشـــطة التى تؤدى إلى تخفيف أو منع التدهور البيئى ، ويمتد نطاق هذا المجال لأكثر من المنطقة الجغرافية للشـركة وترتبط أنشـطتها بامتثال تلك الشـركة للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض ، الهواء ، المياة ، الضـوضـاء ، ووضـع برامج التخلص من المخلفات الصـلبة وإتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كميات المخلفات ومسـاهمتها فى المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها . ويتحقق بتوافر العناصر التالية :

- التنوع البيولوجى المتمثل فى البشـــر ، النباتـات ، الغـابـات ، الحيوانـات والطيور والأسماك .
- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقات المتجددة و الناضبة.

٣- **البعد الاجتماعى** : الذى يضـع قيداً آخر على البعد الاقتصـادى وهو ضـرورة تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروة ، وبصـفة خاصـة توفير الخدمات الاجتماعية مثل الصـحة والتعليم والمشاركة السياسية . وعناصر هذا البعد :

- الحكم الرشيد والمتمثل فى نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدنى.
- التمكين : ويقصـد به توعية التمتع بضـرورة الإسـهام فى بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.
- الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد فى أهدافه ، ومتضامن فى مسئولياته.

و يمكن تلخيص المؤشـــرات المختلفة لقياس الإســـتدامة للأبعاد الثلاثة كما في الجدول رقم (١) التالى:

الجدول رقم ١: مؤشرات قياس الإستدامة

القضية	الإستدامة الإقتصادية	الإستدامة الإجتماعية	الإستدامة البيئية
المياه	ضـــمان إمداد كاف ورفع كفاءة إســـتخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية.	تـأمين الحصـــول على الميـاه النظيفـة الكـافيـة للاســـتعمـال المنزلى والزراعــة الصـــغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضـمان الحماية الكافية للمسـتجمعات المـائيـة والميـاه الجوفيـة وموارد الميـاه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتــاجيــة الزراعيــة والإنتــاج من أجــل تحقيق الأمـن الـغـذائـي الـوطـنـى والإقليمى والتصدير.	تحسين الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي المنزلى.	ضـمان الإسـتخدام المسـتدام والحفاظ على الأراضى والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافى والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول الإستخدام المستدام أو المثالى للأراضى والغابات والطاقة والموارد المعدنية.	ضمان الإستخدام المستدام والمثالى للأراضى والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافى والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلى.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبى.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفرى على النطاق المحلى والإقليمى والعالمى والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الإقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرض العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادى في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر (وردم ، ٢٠٠٣ : ص ١٩٤)

النظريات التى تفسر دوافع الشركات للافصاح عن المسئولية الاجتماعية : (مليجى ، ٢٠١٤ : ص ١٢ ؛ الحاج ، إبراهيم ، ٢٠١٦ : ١٥٢؛ عبد الحليم ، أحمد ، ٢٠١٧ : ص ٨٦٩)

١- **نظرية الشرعية Legitimacy Theory :** تقوم على أساس أن الشركة تعمل داخل نظام اجتماعى أكبر ، وأن على الشركة أن تسعى إلى توفير عنصر المشروعية لأنشطتها التشغيلية ، وذلك مراعاة لقواعد العقد الاجتماعى Social Contract الذى يربط بينها وبين المجتمع من حولها ، أن المنشأة تحسن سمعتها وتكتسب شرعيتها من التوسع فى الإفصاح عن ممارسة المسئولية الاجتماعية وتحسين جودتها ، بما يجذب انتباه المجتمع لمدى مسئوليتها عن القضايا البيئية والاجتماعية.

٢- **النظرية السياسية Political Theory :** على افتراض أن القضايا الاقتصادية لا تنفصل عن اعتبارات الاطار السياسى والاجتماعى والمؤسسى الذى يعمل من خلاله

النشـاط الاقتصـادى للمنشـأة ، وبناء عليه فإن الإفصـاح الاجتماعى والبيئى للمنشـأة يمكن النظر إليه باعتباره جزء من الحوار بين المنشـأة وأصـحاب المصـالح فيها وهو الوسـيلة الناجحة للتفاوض فى هذه العلاقات.

٣- **نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory** : تدعو إلى إحلال مفهوم الوحدة المجتمعية Social Entity بدلاً من مفهوم الوحدة المحاسـبية Accounting Entity ، وبذلك يجب ألا ينحصـر اهتمام إدارة الشـركة فى تحقيق مصـلحة الملاك فقط ، بل يجب أن يتسع نطاق اهتمامها بحيث بشمل مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة ، أن الإفصـاح عن المسـئولية الاجتماعية يسـاهم فى اشـباع احتياجات أصـحاب المصـالح من المعلومات مما ينعكس على نجاح المنشأة وبقائها واستمرارها وضمان إضافة قيمة للمنشأة فى الأجل الطويل .

٤- **النظرية المؤسسية Institutional Theory** : تقوم على أساس أن أنشـطة المنشـأة عبارة عن خيارات محددة بواسـطة مجموعة من الجهات والآليات ، والإطار الثقافى والتى تشكل المجال التنظيمى للمنشأة ، وفى مجال تطوير الأنشطة التنظيمية الجديدة أو المبتكرة مثل تقديم تقرير الاسـتدامة بإعتبارها نشـاط خاص بمنشـآت بذاتها لتحسـين الأداء أو كمحاولة للبقاء فى ظل عدم التأكد أو بسبب أزمة معينة يمثل هذا الإفصاح ضغط مؤسسى على المنظمات الأخرى لتتفق مع الإطار المقبول والتوقعات الخارجية ، والفشـل فى ذلك يمثل تهديد على بقاء و إستمرار المنظمة.

٥- **نظرية الملكية و تكلفة المعلومات** Proprietary and Information costs : تفترض هذه النظرية أن وجود معلومات خاصـة لدى المنشـأة يؤثر على تكاليف رأس المال فالمعلومات الخاصـة هى معلومات ذات قيمة ولها تأثير على أسـعار الأسـهم ، أو على شـروط وتكلفة رأس المال فى سـوق رأس المال ، وهذه المعلومات متاحة لدى المديرون وغير متاحة لدى المستثمرين ، وأن الإفصاح عن الاستدامة من هذا النوع يؤدى إلى تقليل حدوث عدم تماثل معلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح.

طرق وأساليب الإفصاح عن التنمية المستدامة

تقوم الشركات بتبنى مفهوم الإستدامة على أساس مراعاة التوفيق بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية معاً، بحيث يتم تصحيح الإختلالات والسلبيات الناتجة من التركيز على الاعتبارات الاقتصادية فقط. وعندما تهتم الشركات بالاستدامة فإنها تحاول دائما توصيل رسالة لأصحاب المصلحة توضح فيها أنها تتبنى مفهوم الإستدامة فى أهدافها وخططها، ومن ثم فى عملياتها وأعمالها المختلفة، ووسيلة الإتصال الرئيسية فى ذلك هى الإفصاح المحاسبى عن الإستدامة .

يمكن القول أن الإتجاه نحو الإفصاح عن الاستدامة يشتق من عاملين أساسين ، الأول هو زيادة إدراك أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للقضايا المرتبطة بالاستدامة وتأثيرها على الأداء الاقتصادى طويل الأجل للمنشأة ، ويتمثل العامل الثانى فى حاجة ودوافع مجتمع الأعمال والوحدات الاقتصادية ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الاستدامة والإفصاح عن تلك الاستجابة ومبادرات الاستدامة التى تتبناها .(الحاج، ابراهيم ، ٢٠١٦ : ص ١٤١) ، ويمكن عرض تقرير التنمية المستدامة بأحد الأشكال التالية :

- **أولاً : إتجاه الفصل** : الإفصاح عن التنمية المستدامة فى تقارير منفصلة عن التقارير المالية ، يعتمد على وجهة النظر التى تقضى بالفصل بين نظام محاسبة الاستدامة والنظام المحاسبى المالى ، وتأخذ التقارير المنفصلة ثلاثة أشكال : (عبد الحليم ، أحمد ، ٢٠١٧ : ص ٨٧١)
  - التقارير الوصفية : تتضمن وصفاً لما قامت به الشركة من أنشطة بيئية واجتماعية ، دون أى تحليل لتكاليف هذه الأنشطة أو قيم المنافع التى تحققت .
  - تقارير تعرض التكاليف البيئية والاجتماعية فقط : تقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقته الشركة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة البيئية والاجتماعية دون الإفصاح عن قيم المنافع والعوائد التى حققتها عن تلك الأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع وتسمى تقارير المدخلات .
  - تقارير تفصح عن كلاً من المنافع والتكاليف البيئية والاجتماعية : تقارير تفصح عن تكاليف أداء كل نشاط والمنافع التى تحققت للمستفيدين من تلك الأنشطة ، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات .
- **ثانيا : إتجاه الدمج** : ويبرر ذلك ضرورة إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلى للمنشأة وذلك بالإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة في تقرير واحد على أن يكون الدمج ضمن إطار التقارير التي ينتجها النظام المحاسبي التقليدي بحيث تصبح معلومات التنمية المستدامة جزءاً من المعلومات المالية التقليدية، وهذا الاتجاه يساعد على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية ومعلومات التنمية المستدامة دون الحاجة الي إجراء تعديل جوهري على النظام المحاسبي التقليدي باعتبار أن التنمية المستدامة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يجب أن ينعكس على القوائم المالية، كما أنها توفر مجالاً أوسع للمقارنة بين الأنشطة. (بدر ، ٢٠١٣ : ص ١٠٨)

أهمية الإفصاح عن أداء الإستدامة

يحقق الإفصاح عن التنمية المستدامة العديد من المنافع:(قنديل ، ٢٠١٦ : ص ٣٢٩)

١- تحسين إمكانية الحصول على رؤوس الأموال : إن إدماج جوانب الإستدامة فى التقارير الدورية الخاصة بالشركات المقيدة سوف يحسن من التصنيف الائتمانى للشركة بما يساهم فى نجاح الشركة مالياً ، ويساعد على جذب رؤوس الأموال.

٢- يساهم فى الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال مايوفره لأصحاب المصالح من معلومات دقيقة وواضحة عن الأحداث والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل يمكنهم من تقييم أداء الشركة ويساهم فى الحد من الفجوة المعلوماتية بين المعلومات المتاحة للإدارة والمتاحة للمستثمرين .

٣- له تأثير إيجابى فى تحسين ربحية الشركة ، من خلال تحسين صورة الشركة وبالتالى زيادة المبيعات ، وتحقيق مزايا تنافسية ، والدخول لأسواق جديدة وتحسين العلاقات مع العملاء والموردين بما يؤدى إلى تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة المبيعات .

٤- ترسل إشارات جيدة لأصحاب المصالح عن الأداء ، وتحسن علاقة الشركة بأصحاب المصالح الرئيسين بما يسمح لهم بالوصول إلى موارد مالية جديدة تكون ذات تكلفة أقل خاصة من المستثمرين المهتمين بالقضايا البيئية والاجتماعية ، كما تؤدى إلى تخفيض المخاطر من خلال سهولة الوصول للمقرضين .

٥- تمكن أعمال إدارة الإستدامة وتقارير أداء الإستدامة الشركات المقيدة من التعرف على المخاطر من منظور متكامل ويمكنها من وضع استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر.

٦- تعزيز ممارسات الشركة في الكشف الاختيارى عن بياناتها لأصحاب المصالح ، وتحسين جودة القوائم المالية .

٧- تعزيز السمعة الجيدة للشركات ورفع قيمة علاماتها التجارية : حيث يجب على الشركات أن تظهر إلتزاماً عن مسئوليتها في خفض الآثار السلبية على البيئة والمجتمع والاقتصاد ، وبالتالى إضفاء الشرعية على أنشطة ومنتجات وخدمات الشركة ، وتحسين سمعتها .

٨- يساهم مبدأ التنمية المستدامة فى وضع سياسات أنسب للموارد البشرية ، ويساعد بشكل غير مباشر فى إرتفاع معنويات الموظفين وزيادة ولائهم ، وبالتالى تحسين إنتاجية العاملين و انخفاض معدل الغياب ومعدل دوران العاملين.

معوقات الإفصاح عن التنمية المستدامة

- عدم وجود قانون أو معيار محاسبي يلزم المنشآت بالمحاسبة والإفصاح عن التنمية المستدامة ، مع تدني مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع ولدى إدارات الشركات مع عدم وجود حوافز

تشجع الشركات ، مما يجعل الضغط على المنشآت لأخذ أمور التنمية المستدامة في الاعتبار منعدمة.

- عدم وجود جهة لديها الصلاحية الكاملة للتقصي والمحاسبة عن الممارسات والحوادث الضارة بالبيئة والمجتمع، وإنما هناك العديد من الجهات التي يمكن أن تضطلع بتلك المسؤولية أو تساهم بها ولكن التنسيق والتعاون مفقود فيما بينها.
- عدم اقتناع منظمات الأعمال بالحصول على منافع مباشرة من الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة ، وأن ذلك الإفصاح يعد جزءاً من مسؤوليتها تجاه المجتمع.
- ضعف دور جماعات الضغط المهتمة بقضايا وشؤون البيئة في التأثير على منظمات الأعمال كي تفصح عن أدائها في مجال التنمية المستدامة ، مع عدم وجود الدعم الكافي من قبل الجهات ذات العلاقة للأبحاث العلمية المرتبطة بالتنمية المستدامة بالرغم من أهمية هذا الموضوع.
- ضعف إهتمام أصحاب المصالح بمعلومات التنمية المستدامة التي تفصح عنها منظمات الأعمال ، مع عدم قيام جهات التمويل الخاصة منها والحكومية كالبنوك وصناديق التنمية بدور فعال وأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار عند إتخاذ قرارات التمويل. (بدر ، ٢٠١٣: ص ١٠٤)

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

هناك أهداف عديدة توافقت عليها المنظمات الدولية كأهداف للتنمية المستدامة وهى:(الجرف ،٢٠١٧: ص ٧٥)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الصحة الجيدة والرفاهية.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الإقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود .

- تدعيم الاستهلاك و الإنتاج .
- إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- السلام والعدل والمؤسسات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والتنمية المستدامة

قام مركز المديرين المصري، المركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة "ستاندارد أند بورز" وكريسيل، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. ويعتبر هذا المؤشر – الذي تم تدشينه في ٢٢ مارس ٢٠١٠ – الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني علي مستوي العالم، حيث تم تدشين المؤشر الأول في الهند في يناير ٢٠٠٨. (صبيحى و أخرون ، ٢٠١٣ : ص ١٩١)

وقد أصدرت البورصة المصرية هذا المؤشر لمواكبة التطورات العالمية فى مؤشرات أسواق المال التى تركز على معايير التنمية المستدامة ، وزيادة اهتمام المستثمرين بالمعايير غير التقليدية لقياس الأداء مثل مستوى الأداء البيئى ، والمسئولية الاجتماعية المتميزة وتطبيق آليات الحوكمة .(سعد الدين ، ٢٠١٣ : ص ٤٤٦) ، ويتم تحديد أوزان الشركات المدرجة فى المؤشر لتقييم الشركات على ثلاثة مراحل: (غريب،٢٠١٥)

- **<u>المرحلة الأولى</u> : مرحلة التقييم الكمي** : تشمل المرحلة الأولى تقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الالكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية فيما يخص ثلاث مجالات أساسية هي حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات والممارسات المتعلقة بالبيئة . . وتتضمن هذه المجالات تسعة مجالات فرعية هي هيكل الملكية وحقوق المساهمين ، والمعلومات المالية والتشغيلية ، والمعلومات عن مجلس الإدارة والإدارة العليا ، وحوكمة الشركات ومعالجة الفساد ، وأخلاقيات العمل والمسئولية الاجتماعية ، وحماية البيئة ، وحقوق العاملين ، والمجتمع ، والعملاء والمنتج . ويوضح الجدول رقم (٢) أمثلة على المعلومات المفصح عنها طبقاً لكل بعد من الأبعاد (مركز المديرين المصرى ، ٢٠٠٩)

جدول رقم (٢) أمثلة على المعلومات التى يتم الإفصاح عنها طبقا لكل بعد من أبعاد المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

أبعاد المؤشر	**الأبعاد الفرعية**	أمثلة على الإفصاح
حوكمة الشركات	**هيكل الملكية وحقوق المساهمين.**	الإفصاح عن عدد الأسهم العادية الصادرة.
		محتويات دليل حوكمة الشركات أو دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
		تعريف لفئات الأسهم المقدمة.
	معلومات مالية وتشغيلية	السياسة المحاسبية للشركة.
		البيانات المالية السنوية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية IFRS – المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "الولايات المتحدة الأمريكية").
		توقعات للمكاسب المالية.
		هيكل الإيرادات – كشف يوضح تقديرات الإيرادات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة.
		هيكل ملكية الشركات التابعة.
	معلومات عن مجلس الإدارة و الإدارة العليا	معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة غير المعلومات الخاصة بالإسم واللقب.
		لجان المجلس أو قائمة بأسماء جميع أعضاء اللجنة القائمة.
		سجل الحضور لاجتماعات المجلس.
	حوكمة الشركات ومعالجة الفساد	السياسات والإجراءات الخاصة بوجود نظام للبلاغات داخل الشركة و السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناء على معلومات داخلية.
		المشاركة في الأحزاب السياسية.
		الإفصاح عن الإجراءات والسياسات المتعلقة بالرشوة والفساد
	أخلاقيات العمل والمسئولية الاجتماعية	نشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات.
		الأداء الاجتماعي والبيئي في تحليل عملية اتخاذ القرارات وإدارتها.
المسئولية البيئية والاجتماعية	**حماية البيئة**	انبعاث الغازات الدفيئة مثل أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت والانبعاثات الأخرى
		وضع أهداف محددة لخفض انبعاثات الغاز.

		إجمالي الكميات المستخدمة من المياه.
	حقوق العاملين	برامج التطوير الوظيفي
		معلومات عن السياسات – القواعد المتعلقة بالرعاية الصحية.
		عدد الإضرابات وعدد الموظفين العاملين.
		عدد العاملين من الجنسين من مجموع القوي العاملة.
	المجتمع	وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار في المجتمع.
		المشاركة المجتمعية فيما يخص مبادرات القطاعين العام والخاص نحو تنمية المجتمع المحلي.
	العملاء والمنتج	وجود عدد من الدراسات الاستقصائية لتقييم رضا العملاء والتي أجريت خلال عام.
		بعض الإجراءات والبرامج التي تدعو للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج والرعاية.
		وضع آلية لمعالجة شكاوي ومقترحات (المعلومات المرتدة) العملاء.

- **<u>المرحلة الثانية</u> : مرحلة التقييم النوعي** : يتم اختيار الشركات التى حصلت على أعلى تقييم كمى لإجراء التقييم النوعى ، وفيها يتم تقييم الممارسات الفعلية للشركة في المجالات سابق الإشارة إليها لتقييم مصداقية بيانات الشركة. ويتم ذلك عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات ، وكذلك من خلال الإتصال بالجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمعرفة إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة أم لا . ويتم هذا التقييم الفعلي على مقياس من (١) إلى (٥) بناء على ما يتم تجميعه من معلومات .
- **<u>المرحلة الثالثة</u> : مرحلة احتساب النقاط المجمعة** : يتم في هذه المرحلة تجميع نقاط التقييم الكمي ونقاط التقييم النوعي لكل شركة ، ثم تحديد الوزن النسبي لكل شركة في المؤشر بناء على مجموع النقاط التي حصلت عليها . بعد ذلك يتم ترتيب الشركات تنازلياً ، ثم اختيار أفضل ثلاثون شركة منها لتدخل المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

مفهوم إدارة الأرباح

رغم أن ممارسات إدارة الأرباح منتشرة بصورة كبيرة ، إلا أنه لم يتم الاستقرار حتى الآن على تعريف محدد لإدارة الأرباح ، و من أكثر تعريفات إدارة الأرباح استخداماً ، هو " إستخدام المديرين تقديراتهم وأحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية، وفي هيكلة العمليات لتعديل التقارير المالية بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة" ,Healy& Wahlen)

(Schipper, 1989:p.92; Beneish,2001:p.2; ، كما عرفها كلاً من 1999:p.368) Scholer, 2005:p.3) على أنها " تدخل متعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية وذلك بهدف تحقيق بعض المكاسب الذاتية" ، أو أنها " "تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير فى رقم الأرباح المنشورة وفقاً لإستراتيجية الإدارة وقت التقرير عن هذه الأرباح، و/أوتفادياً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرضى من الربح بإعتباره المقياس التقليدى لأداء الإدارة" (أبو الخير ،١٩٩٩ : ص١) ، كما تم تعريفها على أنها " شكل من أشكال التلاعب فى الأرباح ، تقوم به الإدارة بصورة متعمدة ، من خلال استغلال الخيارات التى تتيحها معايير المحاسبة و/أو من خلال إتخاذ بعض القرارات الحقيقية ، بقصد تحقيق هدف معين مما يضر بأصحاب المصالح " (مندور ، ٢٠١٦ : ص ١١٢٦) ، أو أنها "عمل إداري لتعديل الأرباح المفصح عنها وقيمة الشركة في الأجل القصير، بهدف تحقيق نتائج محددة لتضليل بعض مستثمرى الشركة. وتتم إدارة الأرباح عبر الاستفادة من المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً،أو من خلال تعديل بعض الأنشطة الاقتصادية الحقيقية للشركة (Henry and Bhulyan,p . 2013:p.6)

ويلاحظ على التعريفات السابقة أنها تعددت وتنوعت مابين تركيزها على دوافع إدارة الأرباح و/ أو تركيزها على مداخل وأساليب إدارة الأرباح ، وبالتالى يمكن وضع تعريف شامل لإدارة الأرباح على أنها " **إستخدام المرونة التى تتيحها المعايير المحاسبية للاختيار بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية والتقديرات المحاسبية والإستحقاق المحاسبى ، و/أو إتخاذ قرارات إدارية من شأنها التأثير على الأنشطة الحقيقية التى تقوم بها الشركة ، و/أو هيكلة العمليات ، لزيادة مستوى الأرباح أو تخفيضه أو الحفاظ على مستوى مستقر من الأرباح ، بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، وذلك لتحقيق بعض الدوافع التعاقدية أو السوقية أو التنظيمية ، لتحقيق منافع ذاتية** " .

أنماط إدارة الأرباح

يمكن تحديد **أربعة أنماط لإدارة الأرباح** وهى الإعتراف بالخسائر ، وتدنية الربح ، وتعظيم الربح ، وتمهيد الدخل ، (مندور ،٢٠١٦ : ص١١٢٨):

١- **الإعتراف بالخسائر** : ويحدث ذلك خلال فترات الضغوط التنظيمية أو إعادة الهيكلة مثل تغيير الإدارة . فعندما يجب على الشركة التقرير عن خسارة تقوم بالمبالغة والتقرير عن خسارة كبيرة ، ومن خلال تلك العملية تستطيع الشركة زيادة إحتمالات تحقيق أرباح فى المستقبل بتحميل خسائر الفترة الحالية جزءاً من أعباء الفترات المستقبلية . كذلك قد تتعمد الإدارة الجديدة تحميل الإدارة القديمة بخسائر مبالغ فيها بهدف زيادة فرص تحقيق أرباح فى المستقبل، مما يشير إلى جودة أداء هذه الإدارة . كما تتعمد الإدارة فى حالة تحقيق

أرباح أقل مما تتطلبه الحوافز إلى التقرير عن خسائر، بهدف زيادة فرص تحقيق أرباح فى المستقبل.

٢- **تخفيض الأرباح** : تقوم الشركة غالباً بتخفيض الربح لتجنب التكاليف السياسية وضرائب الدخل المرتفعة أثناء فترات زيادة الأرباح .

٣- **زيادة الأرباح** : إذ تتم إدارة الأرباح ، بهدف زيادة أرباح الفترة الحالية ، وذلك للعديد من الأسباب منها ، زيادة حوافز المديرين ، أو تجنب مخالفة شروط تعاقدات الدين ، أو التأثير الإيجابى على أسعار الأسهم.

٤- **تمهيد الدخل** :إذ تستهدف الإدارة التلاعب فى الأرباح مما يؤدى إلى عدم وجود تقلبات جوهرية فى الأرباح التى يتم الإفصاح عنها سنوياً ، بما يقدم مؤشراً لأصحاب المصالح بإستقرار أرباح الشركة وقدرتها على الاستمرار .

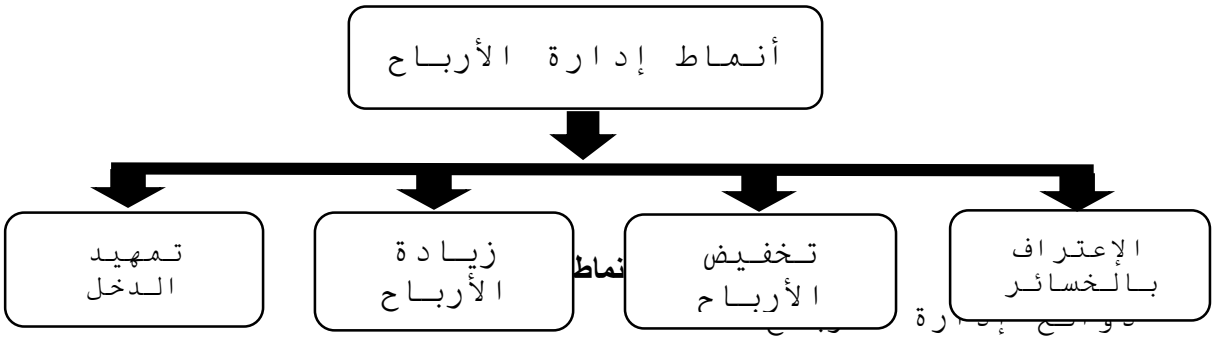

نماط

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة والشركة المصدر الرئيسى لظهور إدارة الأرباح ، فمصلحة المديرين فى تخفيض الضرائب والأرباح الموزعة ، بينما تكون مصلحة حملة الأسهم فى تعظيم العائد على استثماراتهم ، فى حين أن مصلحة الموظفين فى زيادة مكافأتهم الإدارية المختلفة ، ومصلحة المسئولين بالقطاع الضريبى فى تعظيم الحصيلة الضريبية . ويعتبر تعدد المصالح وتعارضها السبب فى إنتشار إدارة الأرباح. (ابراهيم ، ٢٠١٤ : ص ٤٩٤) . ويمكن تصنيف دوافع إدارة الأرباح إلى دوافع تعاقدية، دوافع السوق، دوافع تنظيمية وسيتم التعرض لها ببعض التفصيل على النحو التالى:

أولاً : دوافع تعاقدية

ينشأ هذا النوع من الدوافع عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى – ممثلة فى الإدراة والمقرضين والعاملين – مبنياً على النتائج المحاسبية ، مما يولد دافعاً للتلاعب فى تلك النتائج بإستخدام ممارسات إدارة الأرباح. وتتضمن تلك العقود عقود الحوافز، وعقود العمل، وعقود المديونية (Huang et al , 2013).

- **عقود الحوافز:** ربط الحوافز بصـــافى الربح، أو العائد على الأصـــول و العائد على حق الملكية كمقياس للأداء، قد يدفع الإدارة إلى إتخاذ قرارات محاسـبية من شـأنها زيادة الدخل المعلن للشـركة بهدف زيادة حوافزها (Shuto, 2007; Bukit and Iskandar, 2009; Sun, 2012). كما تسـعى الإدارة أيضـا لتمهيد السـلسـلة الزمنية للدخل لضـمان حوافزها للفترات التالية أيضا.
- **عقود العمل** : تتفاوض الإدارة مع ممثلى العمال كل فترة زمنية (ثلاثة أو خمس ســنوات) بخصـوص رفع مسـتويات الأجور والمكافآت وتعويضـات ترك الخدمة. لذلك فإن الإدارة قد تستخدم إدارة الأرباح لتخفيض رقم الربح فى الفترة التى تسبق هذا التفاوض.
- **عقود المـديونيـة** : يكون لـدى الإدارة دوافع لممـارســـة إدارة الأربـاح بهدف زيـادة الربح لتخفيض إحتمال عدم الوفاء أو مخالفة شـروط الدين ، وتفادى التكاليف المترتبة على عدم الوفاء بتلك الشروط والتى تتمثل فى الحد من قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين ، أو إصدار ديون جديدة .(الرسينى ،٢٠١٠ :ص٨٨)

ثـانـيـا : دوافـع الـسوق

تعد حوافز السوق من الدوافع التى تدفع الشركة للقيام بممارسات إدارة الأرباح. ويرجع ذلك إلى إدراك العلاقة بين الأرباح المعلن عنها والقيمة السوقية للشركة، مثل قيام الشركة بإدارة الأرباح قبل إصـدار أسـهم جديدة ، أو لتفادى الآثار السـلبية التى قد تتعرض لها الشـركة إذا فشـلت فى تحقيق توقعات المحللين ، أو ماتقوم به الشـــركات التى تواجه ظروف ســـيئة بتحميل مبلغ كبير من المصـروفات على إيرادات هذه السـنة بهدف تحقيق أرباح فى السـنوات المقبلة (Big Bath) وهو ماقد يحدث عند تغيير الإدارة العليا (ابراهيم ،٢٠١٤ :ص ٤٩٤) ، وتشمل دوافع السوق مايلى :

- **توقعـات (تنبؤات) الأربـاح** : تعتبر تنبؤات الأربـاح التى تصـــدرهـا الإدارة أو المحللين الماليين ، أحد الدوافع وراء قيام الشـركة بممارسـة إدارة الأرباح ، حيث قد تدفع الإدارة إلى التقرير عن أرقام للربح المحاســبى تقل أو تزيد عن تلك التنبؤات، وذلك لتجنب رد فعل السوق أو تجنب إنخفاض السعر السوقى للأسهم، إذا ماتم التقرير عن أرباح أقل أو للحفاظ على مصداقيتهم(ابراهيم ، وآخرون ،٢٠١٦:ص٢٣٦ ؛ Kastanin,2005).
- **حقوق خيارات الأســهم Stock Options** : قد تحصــل الإدارة على نوع من الحوافز بمنحها حقوق شـراء أسـهم (Bartov & Mohanram,2004; Mintz ,2006). فإذا رغبت الإدارة فى ممارســة حق شــراء الأســهم فأنها قد تحاول تخفيض رقم الربح مؤقتاً لتخفيض سعر السهم ، ومن ثم الشراء بسعر أقل . وإذا رغبت الإدارة فى ممارسة حق بيع الأســهم فإنها ســوف تلجأ إلى ممارســة إدارة الأرباح لزيادة رقم الربح ، وبالتالى بيع ما

بحوزتها من أسـهم بسـعر مرتفع (Burns & Kedia , 2008; Mc Anally et al 2008) .

- **الصفقات غير العادية لبيع وشراء الأسهم**

- **بيع الأسـهم لأول مرة أو طرحها للإكتتاب Initial Public Offering (IPO)**: فعندما تؤسس شركة بشكل مغلق ويرغب مؤسسوها فى طرح جزء من أسهمها طرحاً عاماً لأول مرة ، تحاول الشركة ممارسة ادارة استحقاق موجبة للأرباح فى فترة الطرح الأولى للأسـهم الأمر الذى يعنى أن الشـركة تحاول زيادة الأرباح فى التقارير المالية التى على أساسها يتحدد سعر السهم (Stolowy & Breton , 2004; He et al , 2010; Hu et al,2012; Alhadab et al , 2016).
- **اسـتدعاء الأسـهم Management Buyout**: قد تحاول الإدراة ممارسـة إدارة استحقاق سالبة فى الفترات التى يعقبها عروض إستدعاء الأسهم.

- **الاندماج وتجنب الاسـتحواذ الاجبارى:** فى حالة الاندماج يتم ممارسـة إدارة الأرباح لزيادة الأرباح ، بهدف تعظيم قيمة الشـركة. كما قد يتم ممارسـة إدارة الربح لتخفيض الربح ، فى حالة الرغبة فى تجنب الاستحواذ الاجبارى.
- **تغيير الإدارة** : إذ تعمل الإدارة الجديدة على تخفيض رقم الربح المعلن فى السـنة التى تم فيها التغيير ، وذلك بتحميل تلك السـنة بكل مايؤدى إلى تخفيض تلك الأرباح ، حتى تتخلص من ذلك، وبما يظهر أداء الشـركة فى السـنوات التالية أفضـل مما كان عليه فى عهد الإدارة السابقة .

ثـالـثـا : دوافـع تـنـظـيـمـيـة

قد تخضـع الشركات التى تكون موضـع إهتمام الدولة والرأى العام قد تخضـع لقرارات حكومية ، والتى تفرض عليها تكاليف سـياسـية كبيرة . وبالتالى فإنه يمكن للإدارة من خلال إدارة الأرباح التأثير على أعمال واضـعى التشـريعات مما يقلل من الضـغط السـياسـى وتأثير التشـريعات على الشركة. وتتمثل الدوافع التنظيمية فى تجنب التكاليف السياسية، وتجنب الضرائب، وتمهيد الدخل.

- **تجنب التكاليف السـياسـية** : كلما تعرضـت الشـركة لضـغوط خارجية وتدخلات حكومية كبيرة، لجأت الشـركة إلى تبنى سـياسـات محاسـبية تظهر مسـتويات منخفضـة من الأرباح لتجنب هذه الأعباء(Byard et al, 2007; Rahman et al., 2013) ، كما قد تقوم الشـركات بزيادة الأرباح للوفاء بمتطلبات حكومية جديدة ، كما هو الحال عندما لجأت الشـركات الصـينية بزيادة أرباحها من خلال إسـتخدام أسـاليب إدارة الأرباح لتلبية القواعد الحكومية التى تشـترط على الشـركات الراغبة فى إصـدار أسـهم أو سـندات جديدة ألا يقل فيها العائد على حقوق الملكية عن ١٠ % (Haw et al ,2005)

- **تجنب الضرائب** : خلال فترات الإعفاء الضريبي، يمكن لإدارة الشركة تأجيل بعض النفقات إلى فترات الخضوع للضريبة، كما قد تسعى الإدارة إلى تعظيم الأرباح والإعتراف المبكر بها حتى تستفيد من ميزة الإعفاء الضريبي ، و خلال فترات الخضوع للضريبة يمكن لإدارة الشركة تدنية الأرباح حتى يمكن للشركة دفع ضرائب أقل أو خضوعها لشريحة أقل . ولكن في حالة تحقيق خسائر تسعى الإدارة لزيادة الخسائر (ممارسة Big Bath) حتى يمكن الاستفادة بترحيلها للأمام تطبيقاً للمادة (٢٩) من قانون الضرائب (عبد الحليم،٢٠١٢) .
- **تمهيد الدخل** : **Income Smoothing** : ينظر للتقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيرة كمؤشر للإحتكار. أما إذا أخذت التقلبات شكل إنخفاض كبير في الأرباح، فقد ينظر إليها كمؤشر لتعثر الشركة، مما يدفع الدولة للتدخل في الحالتين (Bartov et al., 2002; Megrath & Weld, 2002; Paladino, 2013). وبالتالى تسعى الإدارة إلى تمهيد الدخل حيث أن النمو بمعدل معين وثابت أفضل من النمو بمعدل عالى فى سنة ومنخفض فى سنة أخرى .

مداخل وأساليب إدارة الأرباح :

يمكن القول بأن هناك ثلاثة مداخل للقيام بممارسة إدارة الأرباح، ويتضمن كل مدخل من المداخل مجموعة من الإستراتيجيات أو أساليب إدارة الأرباح. ويؤدى الفهم الجيد لمثل هذه المداخل إلى مساعدة المهتمين بإكتشافها والحد منها. وتشمل هذه المداخل :

أولاً : المدخل المحاسبى لإدارة الأرباح : يتمثل هذا المدخل فى إدارة الأرباح إعتماداً على بعض القرارات المحاسبية المتعلقة باختيار توقيت تطبيق معيار محاسبى معين، أو التغيير أو التبويب لبعض العناصر أو استغلال مرونة المعايير التى تسمح بالإختيار بين البدائل والسياسات والطرق المحاسبية ، والتقديرات المحاسبية، والإستحقاق. **(محمود ،٢٠١٢ ؛ Spear, 2007)** ويمكن تناوله على النحو التالى :

- **توقيت تطبيق معيار محاسبى معين** : عند صدور معيار محاسبي جديد فقد لا يتم تطبيقه فور صدوره ولكن غالباً ما تُمنح الشركات فترة حتى يتم تطبيقه (فترة بينية) والتى تتراوح عادة بين سنتين إلى ثلاث سنوات قبل التطبيق الإلزامي للمعيار. وتسمح المعايير عادةً بالتطبيق المبكر عن الميعاد المحدد للتطبيق الإلزامي، مما يعطي الإدارة فرصة إختيار التوقيت المناسب لتطبيق المعيار قبل الموعد الإلزامي له وذلك لخدمة وتحقيق منافعها الذاتية (كبلان ،٢٠١٣ :ص١٥٢٤).
- **الإختيار بين بدائل وطرق السياسات المختلفة:** يمكن للإدارة إستخدام هذا المدخل في القيام بممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستفادة من مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Vander and Willekens, 2003). إذ يعتبر تعدد السياسات المحاسبية أحد مداخل إدارة

الأرباح. وبالرغم من أنها الأكثر استحواذاً على إهتمامات الدراسات الأكاديمية ولا سيما الإيجابية منها ، إلا أن الإعتماد عليها لتحقيق الربح المرغوب كان أقل من المداخل الأخرى (حامد،٢٠٠٤:ص٣٢) . وهناك العديد من الإعتبارات التى تحد من حرية الإختيار المتاحة للإدارة للتأثير فى الأرباح ، والتى من أهمها(١) أن عملية التغيير فى بدائل السياسات المحاسبية مقيدة بعدد البدائل المقبولة المتاحة أمام الإدارة والتى تتوقف بدورها على عملية وضع المعايير الملزمة للشركات فى بيئة معينة. (٢) أن عملية التغيير المحاسبى من العمليات القابلة للملاحظة من جانب المراجع وبالتالى يمكن للمراجع التقرير عنها تمشيا مع معايير المراجعة ، وذلك إذا لم تتم وفقا لما نص عليه المعيار الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة (أبو الخير ،١٩٩٧ : ص٥٩) .

- **التقديرات المحاسبية :** تعتبر القوائم المالية المنشورة من أهم مصادر المعلومات التى يحتاج اليها مستخدمو هذه القوائم. وقد لا يكون بالإمكان قياس الكثير من البنود فى هذه القوائم بدقة ، نتيجة لطبيعتها أو لحالة عدم التأكد المحيطة بنشاط المنشأة، ومن ثم لابد من تقديرها (الرسينى ، ٢٠١٠ : ص٩٤). إذ يدخل المحاسب في نطاق إختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط، ومن ثم قد لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات إلى اختيارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها ، مثل :
- **إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية:** يمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة ، ففى قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الإستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس (شاهين ،٢٠١١) ، يمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بعض البنود الظاهرة في قائمة الدخل بنقل بند مصروفات التشغيل إلى بند مصروفات أخرى لزيادة الأرباح التشغيلية وذلك لمقابلة توقعات المحللين الماليين . كما قد يقوم المديرون أثناء فترات نمو المخزون بتصنيف بعض التكاليف على أنها تكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف دورية أو فترية، مما يؤدى إلى تدنية المصروفات وتعظيم الإيرادات (إسحق ، واخرون ، ٢٠١٦ : ص ١٣٢) ، ومن الأمثلة على ممارسات التبويب الخطأ لبنود قائمة المركز المالى ، أن تقوم الشركة بإدراج بند استثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة ، مما قد يترتب على ذلك زيادة الأصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة بهدف التأثير على رقم صافى رأس المال العامل ، ونسبة التداول ، وإظهارها بأكبر من قيمتهما الحقيقية .

- **الإستحقاق المحاسبى:** يتميز أساس الإستحقاق عن الأساس النقدى فى أنه يقضى على مشكلة التوقيت والمقابلة والمعلومات الداخلية. وعلى الرغم من ذلك فإن تطبيق أساس الإستحقاق قد يؤدى إلى مشكلة إدارة الأرباح . حيث يتطلب أساس الإستحقاق تحديد توقيت الإعتراف بالإيراد ، وتحديد القدر من النفقات الذى أسهم فى تحقيق الإيرادات ، و إجراء مقابلة بينهما. وبالتالى يمكن القول بأن جزءاً من عملية المقابلة يتوقف على اختيار الإدارة ، الأمر الذى يمكنها من تطويع ذلك الجزء لتحقيق مصلحتها بشأن ماتقر عنه من أرباح (أبو الخير، ١٩٩٩) ، وخصوصاً فيما يتعلق بإيرادات ومصروفات نهاية الفترة، مثل تأجيل الإعتراف بإيرادات تحققت آخر الفترة إلى الفترة المالية التالية، تأجيل بعض المصروفات، الخلط فى معالجة البعض منها، ومثال على ذلك تسجيل إيرادات عن عمليات بيع لم تتم كاتفاقيات البيع مع إعادة الشراء(بخلاف معاملات المبادلة) حيث يتفق البائع فى نفس توقيت إجراء المعاملة على إعادة شراء نفس السلع فى تاريخ لاحق. بالإضافة إلى ذلك قد يتم تسجيل بضاعة الأمانة التي تم شحنها إلى الوكلاء على أنها مبيعات رغم من عدم بيعها، وكذلك تسجيل أذون البيع التى يتم سداد ثمنها كلياً أو جزئياً مقدما ، وتكون السلع غير موجودة فعلاً بالمخازن ، لكونها لم تصنع بعد ، أو لأنها سوف ترسل مباشرة إلى المشترى من طرف ثالث (إسحق ، واخرون ،٢٠١٦:ص١٣٣). ويسمح أساس الإستحقاق بإجراء التقديرات المحاسبية لإدارة الأرباح، مثل تقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة، والقيمة المتبقية منها كخردة فى نهاية عمرها الاقتصادى، وتقدير المخصصات.

٢/٤/٢/١٠ المدخل الحقيقى لإدارة الأرباح :

يقصد به إدارة الأرباح من خلال أنشطة حقيقية والتى تشمل أنشطة تشغيلية تخضع لسلطة الإدارة من خلال إستخدام الوسائل التالية (أبو الخير ، ١٩٩٩؛محمود ،٢٠١٢؛ Roychowdhury,2006):

- **إدارة المبيعات :** ويتم ذلك عن طريق تقديم خصومات سعرية عالية على المبيعات ، أو زيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء عن البيع الآجل ، أو تخفيض معدلات الفائدة على المبيعات الآجلة. ويؤدى هذا بطبيعة الحال إلى زيادة حجم المبيعات لهذه الفترة ومن ثم انعكاسه بشكل إيجابى على الدخل. (Sugata, 2005; Gunny, 2005 ; حماد ،٢٠١٧ : ص ٢٥) .
- **إدارة المصروفات الإختيارية :** يستخدم العديد من الباحثين إسلوب تخفيض النفقات الإختيارية لإدارة أرباحهم ، حيث تتعدد وتتنوع هذه النفقات (مثل نفقات البحوث والتطوير ، ونفقات الدعاية والإعلان ، ونفقات البيع ، والنفقات العامة). وبالتالى فإن تخفيض مثل هذه النفقات خلال الفترة الحالية يؤدى إلى زيادة أرباح الشركات.

- **إدارة الإنتـــاج** : ويـتم ذلـك مـن خـلال زيـادة حجـم الإنتـاج عـن مسـتويات الطلـب المتوقعـة ، ممـا يـؤدى إلـى تخفـيض تكلفـة الوحـدة مـن التكـاليف الثابتـة ، ومـن ثـم إنخفـاض تكلفـة الوحـدة المنتجـة ، وبالتـالى إنخفـاض تكلفـة البضـاعة المباعـة . (Thomas & Zhang ,2002)
- **توقيـت بيـع الأصـول** : يمكـن للمـديرين التلاعـب فـى توقيـت بيـع الأصـول كـالأوراق المالية ، والأصول الثابتة ، مما يؤدى إلى زيادة الأرباح .

ثـالـثـا :مـدخل هيـكـلـة الـعـمـلـيـات :

ظهر هذا المدخل عند إتباع مدخل القواعد فى إعداد المعايير ، حيث تحاول إدارة الشركات التغلب على هذه النوعية من المعايير– غير المرنة– والتي تقلل من فرصـها في ممارسـة هذه العمليات، وذلك من خلال إتباع ما يســـمى بمدخل هيكلة العمليات، بحيث تقوم الإدارة بتعديل العقود والإتفاقيات، أو إعادة صـــياغتها بما يمكنها من إدارة الأرباح، وفي ذات الوقت تحقق البعد عن مخالفة المعالجات المحاسبية الواردة تفصيلاً في هذه النوعية من المعايير، (غنيمى ، ٢٠١١ ؛ محمود ،٢٠١٢). فقد حدد المعيار المحاســبي المصـــري رقم (٢٠) بعنوان "القواعد والمعايير المحاســبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى" بعض الشــروط لمعاملة العقد على أنه عقد تأجير تمويلى ، وبالتالى يمكن صـــياغة العقد بطريقة لا تؤدى إلى تحقيق تلك الشـــروط ومن ثم لا يتم إخضاعها للمعالجة المحاسبية التى يتضمنها المعيار .

قـيـاس إدارة الأربـاح

أولا : نـمـاذج قـيـاس إدارة الأربـاح الـمحاســبـيـة : **يتم قياس إدارة الأرباح المحاسبية (الإستحقاق الإختيارى) من خلال ثلاث خطوات كالتالى :**

الـخطـوة الأولـى : **قياس الإستحقاق الكلى** ، ويوجد مدخلان لقياس الإستحقاق الكلى :

١- **مدخل قائمة التدفقات النقدية** : ويعتمد على أن الربح المحاســبى يتضـــمن جزءاً من التدفقات النقدية ، والجزء الآخر يمثل استحقاقاً. وبالتالى فإن (الإستحقاق الكلى = صـافى الربح قبل البنود غير العادية – صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) .

٢- **مدخل قائمة المركز المالى** : وفقا لهذا المدخل فإن الإستحقاق الكلى = التغير فى الأصول المتداولة – التغير فى الإلتزامات المتداولة– التغير فى النقدية ، وما فى حكمها + التغير فى جزء المستحقات المتداولة من الديون طويلة الأجل – الإهلاك .

وعند إسـتخدام مدخل قائمة المركز المالى، نجد أن معظم الشـركات لاتفصـح عن التغير فى جزء المستحقات المتداولة من الديون طويلة الأجل ، بينما نجد عند إستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية أنه أسـهل فى الإستخدام ، كما أنه يتضـمن أخطاء قياس أقل. لذلك يفضـل الباحث إستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية عند حساب الإستحقاق الكلى.

الخطوة الثانية : **حساب الإستحقاق غير الإختياري** أوما يطلق عليه الإستحقاق الإجبارى أو الإستحقاق العادي (Nondiscretionary Accruals) ، وهو ناتج عن العمليات الحقيقية التى تنفذها الشركة ، والمرتبطة بالنمو فى الأنشطة والمعاملات الاقتصادية للشركة ، والتى لا يوجد مجال للاختيار المحاسبى لتسجيلها. ويتم حسابه بأحد النماذج المعروفة التالية : (Healy,1985; DeAngelo,1986; Friedlan, 1994; jones,1991; Dechow et al., 1995; Kothari et al.,2005; Dechow & sloan,1991; Teoh et al., 1998; Kasznik,1999)

الخطوة الثالثة : **حساب الإستحقاق الإختياري** أو ما يطلق عليه الإستحقاق غير الإجبارى أو الإستحقاق غير العادى (Discretionary Accruals) ، والذى يرجع إلى ممارسة الإدارة لتقديراتها وأحكامها الشخصية بغرض التحكم فى الربح الظاهر بالقوائم المالية. ويحتسب بإستخدام المعادلة التالية **(الإستحقاق الإختيارى = الإستحقاق الكلى – الإستحقاق غير الإختيارى)** .ويوضح الشكل رقم (٦) طرق حساب الإستحقاق الاختيارى كمقياس لإدارة الأرباح.

العلاقة بين التنمية المستدامة وإدارة الأرباح

توصلت الدراسات السابقة لنتائج متعارضة حول العلاقة بين الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وإدارة الأرباح ، و قدمت الدراسات السابقة فرضين لتفسير هذه العلاقة :

١- الفرض الأخلاقى Ethical hypothesis: أن المديرين لديهم الدافع لتبنى السلوك الأخلاقى ، ولديهم الدافع ليكونو أكثر أمانه ، وأكثر شفافية فى تقاريرهم ، وأن يكونو مسئولين اجتماعياً وبيئياً فى أنشطتهم ، وأنه إذا اعتقد أصحاب المصالح أن هناك إدارة أرباح أو أن الشركة غير مسؤلة اجتماعياً وبيئياً ، فإن الشركة المعنية قد تفقد قيمتها فى السوق(Jordaan et al., 2018:p2) ، وبالتالى فإن الشركات التى تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية المستدامة تكون أقل احتمالاً لإدارة أرباحها وتنتهج سلوكاً أخلاقياً وغير انتهازى لتلبية توقعات المجتمع وأصحاب المصالح ، حيث تميل دائماً إلى أن تكون أكثر تحفظاً فى إتخاذ القرارات المحاسبية والتشغيلية وتوفير معلومات أكثر شفافية. (Yip et al. 2011; Kim et al., 2012).

مما يعنى أن هذا الفرض يؤديد الرأى القائل بأن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة للشركات له تأثير إيجابى على إدارة الأرباح ، أو أن للإفصاح عن أبعاد المسئولية الاجتماعية دور فى تقييد إدارة الأرباح وهذا الدور المقيد تم تفسيره كالتالى (Mostafa et al., 2018:p8):

- قد يكون هذا الدور المقيد ناتج عن رغبة المديرون فى الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع أصحاب المصالح ، فالشركات المسئولة اجتماعياً وبيئياً تثمن بشكل جوهرى العلاقات المستدامة مع أصحاب المصالح بدلاً من أن تكون مهتمه فقط بالأرباح الحالية ، وبالتالى يرغب

المديرون فى هذه الشـــركات فى تخفيض تكاليف الوكالة من أجل الاحتفاظ بعلاقات مستدامة مع أصحاب المصالح .

- قد يكون هذا الدور المقيد ناتج عن الالتزامات والقيم الأخلاقية والتى تجعل المديرون يمتنعون عن إدارة الأرباح وإنتاج معلومات محاسبية أكثر جودة.

٢- الفرض الانتهازى Opportunistic hypothesis: العديد من الشـــركات التى تقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية قد تظهر مستويات أعلى من إدارة الأرباح لأن المديرون يحاولون إخفاء الجودة المنخفضـــة من خلال الإشـــارة إلى مســـتويات أعلى من المســئولية الاجتماعية والبيئية، وبالتالى يؤدى إلى تحويل انتباه أصـــحاب المصـــالح إتجاه الإفصـــــاح إلى أبعاد التنمية المســـــتدامة بدلاً من الاهتمام بجودة الأرباح المنخفضـــــة. (Moratis & van Egmond, 2018: p2) وهذا الفرض يؤيد الرأى القائل بأن هناك تأثير سلبى للإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على إدارة الأرباح.

الدراسة التطبيقية

هدفت الدراسة التطبيقية إلى قياس وتحليل أثر إفصاح الشركات عن أبعاد التنمية المستدامة من خلال إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على إدارة الأرباح من خلال اختبار الفروض التالية :

الفرض الأول : يؤدى إدراج الشـركة فى المؤشـر المصـرى لمسـئولية الشـركات إلى انخفاض إدارة الأرباح ، عنها قبل إدراجها فى المؤشر.

الفرض الثانى : يؤدى إدراج الشـركة فى المؤشـر المصـرى لمسـئولية الشـركات إلى انخفاض إدارة الأرباح ، مقارنة بالشركات غير المدرجة بالمؤشر .

الفرض الثالث : تؤدى التطورات فى معايير المحاسـبة المصـرية إلى تخفيض مسـتوى

الفرض الفرعى الأول: إدارة الأرباح للشـــركات المدرجة فى المؤشـــر المصـــرى لمســـئولية الشركات.

الفرض الفرعى الثانى: تؤدى التطورات فى معايير المحاسـبة المصـرية إلى تخفيض مسـتوى إدارة الأرباح للشـركات غير المدرجة فى المؤشـر المصـرى لمسـئولية الشركات.

مجتمع و عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة فى ٢٤ شركة ، منها ١٢ شركة توافرت عنها البيانات و ظلت فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لمدة ٥ سنوات متتالية من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧ ، و١٢ شركة

أخرى لم يتم إدراجها فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات نهائياً منذ إصدار المؤشر حتى إعداد الدراسة . وتتمثل شركات العينة فى الشركات التالية كما فى الجدول التالى:

جدول رقم (٣) يوضح العينة المستخدمة فى الدراسة التطبيقية

القطاع	شركات المؤشر	الشركات التى لم تدخل المؤشر
الغاز والبترول	الاسكندرية للزيوت المعدنية	جى إم سى للاستثمارات الصناعية والتجارية والمالية
الموارد الأساسية	حديد عز	مصر للألومنيوم
الكيماويات	سيدى كرير للبتروكيماويات	سماد مصر
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	السويدى للكابلات المصرية لخدمات النقل –ايجترانس	السويس للأكياس الكابلات الكهربائية المصرية
العقارات	بالم هيلز للتعمير السادس من اكتوبر – سوديك مجموعة طلعت مصطفى القابضة	الاستثمار العقارى العربى الشمس للاسكان والتعمير القاهرة للاسكان والتعمير
الاتصالات	المصرية للاتصالات	–
الخدمات المالية	المجموعة المالية هيرمس القابضة	بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
المنتجات المنزلية والشخصية	النساجون الشرقيون	ايسترن كومبانى العامة لمنتجات الخزف والصينى
التكنولوجيا	راية القابضة للتكنولوجيا	المصرية للأقمار الصناعية

ويوضح الجدول التالى القطاعات التى أفصحت عن أبعاد التنمية المستدامة وعدد الشركات فى كل قطاع ونسبتها إلى إجمالى عدد الشركات وعدد مرات الإفصاح فى كل قطاع ونسبتها إلى إجمالى عدد مرات الإفصاح .

جدول رقم (٤) عدد الشركات ونسبتها إلى إجمالى عدد الشركات وعدد مرات الإفصاح فى كل قطاع ونسبتها إلى إجمالى عدد مرات الإفصاح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

القطاع	عدد الشركات	نسبة إفصاح كل قطاع	عدد الإفصاحات	نسبة الإفصاح
البنوك	٤	%٥,٨	١٨	%٥,٨
الخدمات المالية (خلاف البنوك)	١٠	%١٤,٥	٥٩	%١٨,٨
موارد اساسية	٤	%٥,٨	٢٣	%٧,٣
الكيماويات	٥	%٧,٢	١٩	%٦,١
التشييد والبناء	٨	%١١,٦	٣٠	%٩,٦
الأغذية و المشروبات	٤	%٥,٨	٧	%٢,٢
الرعاية الصحية والأدوية	١	%١,٤	١	%٠,٣
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٩	%١٣,٠	٣٨	%١٢,١
الغاز والبترول	١	%١,٤	٩	%٢,٩
المنتجات المنزلية والشخصية	١	%١,٤	٩	%٢,٩
العقارات	١٣	%١٨,٨	٥٢	%١٦,٦
الموزعون وتجارة التجزئة	١	%١,٤	٥	%١,٦
التكنولوجيا	١	%١,٤	١١	%٣,٥
الاتصالات	٤	%٥,٨	٢٩	%٩,٣
السياحة والترفيه	٢	%٢,٩	٢	%٠,٦
المرافق	١	%١,٤	١	%٠,٣
الاجمالى	٦٩	%١٠٠	٣١٣	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن قطاع العقارات هو أكثر القطاعات التى تقوم بالإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة حيث كان عدد الشركات التى قامت بالإفصاح عن أبعاد المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ١٣ شركة بنسبة ١٨,٨ % ، وأن أقل القطاعات كان أقل افصاحاً عن أبعاد التنمية المستدامة هو قطاع المرافق ، و الرعاية الصحية والأدوية ، والغاز والبترول ، والموزعون

وتجار التجزئة ، والتكنولوجيا حيث أفصحت شركة واحدة بكل قطاع خلال فترة الدراسة بنسبة تعادل ١,٤ % من إجمالى العينة.

ومن حيث عدد المرات التى قامت بالإفصـــاح فيها نجد أن قطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك كان له النصيب الأكبر من حيث عدد مرات الإفصاح بعدد ٥٩ مرة ، بنسبة ١٨,٨ % من إجمالى عدد مرات الإفصاح ، ويليه فى ذلك قطاع العقارات بعدد ٥٢ مرة إفصاح وبنسبة ١٦,٦ % من إجمالى عدد مرات الإفصاح ، وكان أقل الشركات إفصاحاً من حيث عدد مرات الإفصاح هما قطاعى الرعاية الصحية والأدوية ، والمرافق.

النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية المستخدمة

النماذج الرياضية

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج جونز المعدل (Adjusted Jones) لحساب الاستحقاق الاختيارى، ، حيث ترى بعض الدراسات أنه الأفضل بين النماذج المستخدمة للكشف عن إدارة الأرباح وأنه يحتوى على أخطاء قياس أقل .(Bartov et al , 2000)

وقد تم حساب المستحقات الاختيارية (غير العادية) باستخدام نموذج جونز المعدل من خلال الخطوات التالية:

١- تم تقدير الاستحقاق الكلى باستخدام مدخل التدفقات النقدية .

٢- ربط الاستحقاق الكلى بمجموعة من التقديرات، وتحديد قيمة معلمات هذا الربط من خلال نموذج الانحدار التالى :

$$\frac{TA_{j,t}}{A_{j,t-1}} = \propto_j \frac{1}{A_{j,t-1}} + \alpha_{1j} \frac{(\Delta REV_{j,t} - \Delta REC_{j,t})}{A_{j,t-1}} + \alpha_{2j} \frac{PPE_{j,t}}{A_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

$\Delta REV_{j,t}$	التغير فى إيرادات الشركة (j) فى الفترة (t) . تساوى إيرادات السنة (t) – إيرادات السنة (t-1).
$\Delta REC_{j,t}$	التغير فى حسابات المدينون للشركة (j) فى الفترة (t).
$PPE_{j,t}$	إجمالى الممتلكات والمبانى والمعدات للشركة (j) فى الفترة (t).
$A_{j,t-1}$	إجمالى الأصول أول الفترة للشركة (j).
$\varepsilon_{j,t}$	الخطأ العشوائى فى السنة (t) للشركة (j).

٣- استخدام قيم معلمات نموذج الانحدار فى تقدير الاستحقاق غير الاختيارى فى فترة الاختبار لكل شركة وذلك بالمعادلة التالية :

$$NDA_{j,t} = \propto_j \frac{1}{A_{j,t-1}} + \alpha_{1j} \frac{(\Delta REV_{j,t} - \Delta REC_{j,t})}{A_{j,t-1}} + \alpha_{2j} \frac{PPE_{j,t}}{A_{j,t-1}}$$

حيث تمثل $NDA_{j,t}$ الاستحقاق غير الاختيارى *للشركة (j) فى الفترة (t) .*

وسوف نجد أن الفرق بين المعادلتين السابقتين يتمثل في الخطأ العشوائي" $\varepsilon_{j,t}$ " ، والذي يعبر عن البواقي، وهي ذلك الجزء من الاستحقاق الكلى الذي لا يمكن تفسيره بالاعتماد على الاستحقاق غير الاختيارى والذي يرجع للعوامل الأخرى، وبما أن الاستحقاق الكلى يتكون من جزأين استحقاق غير اختيارى ، واستحقاق اختيارى ، فإن الخطأ العشوائي في هذه الحالة يعتبر مقياساً للاستحقاق الاختيارى .

٤- تم تحديد الاستحقاق الكلى خلال فترة الاختبار وذلك بتطبيق النموذج المستخدم فى الخطوة الأولى وهو نموذج مدخل التدفقات النقدية .

٥- الفرق بين ناتج الخطوة الرابعة والخطوة الثالثة عبارة عن الاستحقاق الاختيارى للشركة فى فترة الاختبار.

$$DA_{j,t} = TA_{j,t} - NDA_{j,t}$$

حيث تمثل $DA_{j,t}$ *الاستحقاق الاختيارى للشركة (j) فى الفترة (t).*

الأساليب الإحصائية :

اختبار T-Test : وهو أحد الاختبارات المعلمية التى تهدف إلى دراسة الفروق بين متوسط عينتين مرتبطين أو مستقلتين ، ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار صحة الفرض القائل بأن الفرق بين متوسطى المجتمعين اللذان يتبعان التوزيع الطبيعى المعتدل يساوى صفر ، أى أنه لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين متوسط العينتين ، ويتم إجراء الاختبار بوضع الفروض الإحصائية اللازمة وتحديد مستوى المعنوية اللازم للاختبار (٥ %) ثم يتم إجراء الاختبار وإتخاذ القرار ، وهذا يتوقف على مستوى المعنوية المصاحب للعينة ، فإذا كان أكبر من ٥ % نقبل الفرض القائل بتساوى متوسط المجتمعين بمعنى أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسطى العينتين ، أى أن الفرق بينهم يساوى صفر ، ولكن إذا كان مستوى المعنوية المصاحب للعينة أقل من ٥ % نرفض الفرض القائل بتساوى متوسطى العينتين ، أى أن الفرق بين المتوسطين لا يساوى الصفر. وفى الدراسة الحالية يهدف الباحثان فى **الفرض الأول** إلى دراسة الفرق بين إدارة الأرباح قبل وبعد إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، وفى **الفرض الثانى** إلى دراسة الفرق بين إدارة الأرباح بالنسبة للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والشركات الأخرى التى لم تدرج فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test: اختبار لا معلمى يناظر الاختبار المعلمى السابق T-Test للعينات غير المستقلة يهدف إلى اختبار جوهرية الفروق بين متوسطى عينتين ،

ويمكن اعتباره مكمل لاختبار T-test بهدف التأكيد على النتائج حتى يمكن قبول أو رفض الفرض بدرجة كبيرة من الثقة ، **وتم استخدامه لاختبار كلاً من الفرض الأول ، الفرض الثالث .**

اختبار Mann-Whitney- U Test : اختبار لا معلمى يناظر الاختبار المعلمى السابق T-Test للعينات المستقلة يهدف إلى اختبار جوهرية الفروق بين متوسطى عينتين ، ويمكن اعتباره مكمل لاختبار T-test بهدف التأكيد على النتائج حتى يمكن قبول أو رفض الفرض بدرجة كبيرة من الثقة ، **وتم استخدامه لاختبار كلاً من الفرض الثانى ، الفرض الثالث.**

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية فى العلوم الإجتماعية **SPSS Ver 24** ، وتم تشغيل بيانات الدراسة ، وكانت نتائج التحليل الإحصائى للبيانات ونتائج الاختبارات الإحصائية لفروض البحث كما يلى :

اختبار الفرض الأول

" يؤدى إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات إلى انخفاض إدارة الأرباح ، عنها قبل إدراجها فى المؤشر" .

تم استخدم نموذج جونز المعدل فى حساب الاستحقاق الاختيارى للعينة ، ثم بعد ذلك للحكم على مدى ممارسة شركات العينة القطاعية لإدارة الأرباح المحاسبية ، تم حساب القيم المطلقة للاستحقاق الاختيارى لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب متوسط الاستحقاق الاختيارى لكل سنة للعينة القطاعية المستخدمة وذلك لعينة الشركات قبل إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ولنفس العينة بعد إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

الاختبارات الإحصائية

اختبار Paired-Samples T-Test

جدول (٥) يوضح نتائج اختبار الفرض الأول باستخدام اختبار Paired-Samples T-Test لتأثير إدراج الشركات داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على إدارة الأرباح

عدد الشركات	الاستحقاق الاختيارى كمقياس لإدارة الأرباح المحاسبية قبل وبعد ادراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات				T	Sig	نتيجة الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
	قبل إدراج الشركة فى المؤشر		بعد ادراج الشركة فى المؤشر				
	Mean	Std.D	Mean	Std.D			
١٢	٧٢٣٥٣٤٤٣٩٦	٧٩٦١٠٣٧٨٩	٦٦٩١٢٨٤٠٤	١٢٩٤٢٩١٤١٩٠	١,٧٤٣-	٠,١٠٩	غير معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,١٠٩ أكبر من مستوى المعنوية المستخدم فى إجراء الاختبار ٥% ، الأمر الذى يعنى عدم وجود اختلاف جوهرى فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، قبل وبعد إدراج

الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ويترتب على ذلك رفض الفرض الأول ، أى أن إضافة الشركات فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لا يؤثر على إدارة الأرباح . ولكن لصغر حجم العينة يكون من الأفضل الاعتماد على اختبار لامعلمى مثل اختبار **Wilcoxon Signed Ranks Test**

اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

جدول (٦) يوضح نتائج اختبار الفرض الأول باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتأثير إدراج الشركات داخل المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على إدارة الأرباح

Z المحسوبة	Sig.	نتيجة الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
٢,٥٨٩-	٠,٠١	معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠١ % أقل من مستوى المعنوية المستخدم فى إجراء الاختبار ٥% ، الأمر الذى يعنى وجود اختلاف جوهرى بين مستوى إدارة الأرباح قبل إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وبعد إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ويترتب على ذلك **قبول الفرض الأول.** هذه النتيجة لا تتفق مع نتائج اختبار **Paired-Samples T-Test** السابق استخدامه ، وسوف يعتمد على نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لأنه الأفضل فى حالة العينات الصغيرة .

اختبار الفرض الثانى

"يؤدى إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات إلى انخفاض إدارة الأرباح ، مقارنة بالشركات غير المدرجة بالمؤشر" .

تم استخدم نموذج جونز المعدل فى حساب الاستحقاق الاختيارى للعينة ، ثم بعد ذلك للحكم على مدى ممارسة شركات العينة القطاعية لإدارة الأرباح المحاسبية ، تم حساب القيم المطلقة للاستحقاق الاختيارى لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب متوسط الاستحقاق الاختيارى لكل سنة للعينة القطاعية المستخدمة وذلك بالنسبة للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

والجدول التالى يوضح متوسط الاستحقاق الاختيارى لكل سنة من السنوات للعينة المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والعينة غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات

جدول رقم (٧) متوسط الاستحقاق الاختيارى لكل سنة من السنوات للعينة المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والعينة غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

السنة	المتوسط للشركات غير المدرجة	المتوسط للشركات المدرجة
٢٠١٢	١١٧٤٣١٦٤٦,١	٤٦٦٣٧٧٨٤٨,١
٢٠١٣	٧٤٤٠١٣٤٠,٤١	٣٢٤٥٣٠٧٦٩,٩
٢٠١٤	١٦٦٤١٣٢١٥,١	٥١٢١١٨٩٨٦,٢
٢٠١٥	٢٨٩٤٥٦٧٦٦,٣	١٤٤١١٣٠٤٧٣
٢٠١٥	٢٨٩٤٥٦٧٦٦,٣	٦٠١٤٨٣٩٤٦,٥

والشكل البيانى التالى يوضح متوسط الاستحقاق الاختيارى لكل سنة من السنوات للعينة المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والعينة غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

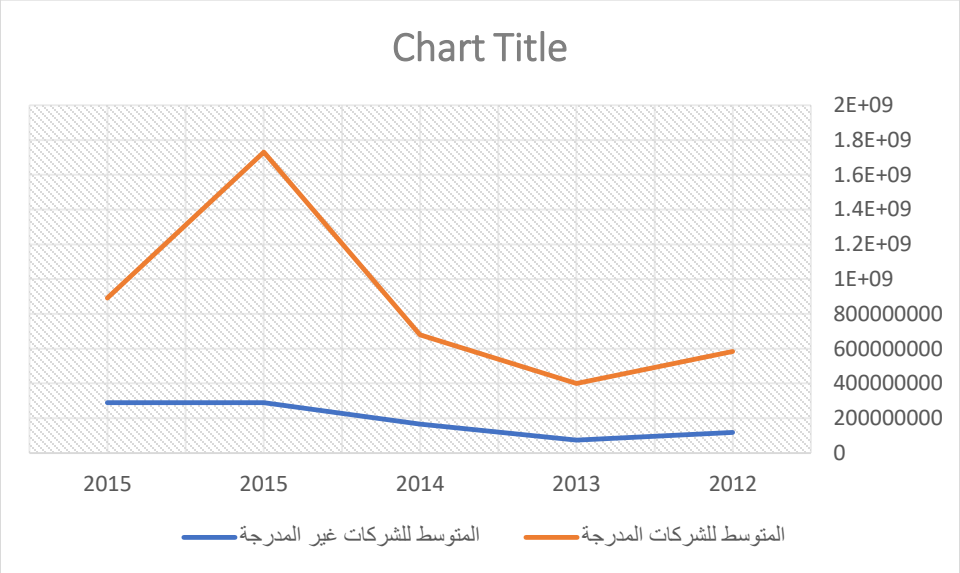

شكل رقم (٢) متوسط الاستحقاق الاختيارى لكل سنة من السنوات للعينة المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والعينة غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

ويلاحظ من الشكل السابق أن متوسط الاستحقاق الاختيارى للشركات غير المدرجة فى مؤشر المسئولية الاجتماعية كان أقل من متوسط الاستحقاق الاختيارى للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات خلال فترة الدراسة بالكامل ، كما أن متوسط الاستحقاق الاختيارى انخفض عام ٢٠١٣ عن عام ٢٠١٢ لكلا العينتين ، ولكن استمر متوسط الاستحقاق الاختيارى فى الزيادة خلال السنوات التالية بالنسبة للشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات

وهذه الزيادة كانت بنسبة كبيرة كل سنة من السنوات التالية ، ولكن بالنسبة للشركات التى تم إدراجها فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات زاد متوسط الاستحقاق الاختيارى للسنوات عام ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ بنسب صغيرة ، ثم زاد عام ٢٠١٥ بنسبة كبيرة ، وانخفض مرة اخرى بصورة كبيرة عام ٢٠١٦ وهذا قد يكون ناتج عن التعديلات التى تم إدخالها على معايير المحاسبة المصرية بداية من القوائم المالية التى يتم اعدادها عام ٢٠١٦ مما أدى إلى قيام الشركات بإدارة أرباحها استعداداً لتطبيق المعايير المعدلة ، ثم انخفاض إدارة الارباح عند تطبيق تلك المعايير .

الاختبارات الإحصائية

اختبار Independent Samples Test

جدول (٨) يوضح نتائج اختبار الفرض الأول باستخدام اختبار T-Test لتاثير إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات مقارنة بالشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

Independent Samples Test

		اختبار تجانس التباين "ليفين"		اختبار "ت" لتساوى المتوسطات		نتيجة الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
		قيمة F	مستوى المعنوية	قيمةT	مستوى المعنوية	
الاستحقاق الاختارى	تساوى التباين	٨,٤٦٠	٠,٤٦٠	٢,٧٤٣	٠,٠٠٧	
	عدم تساوى التباين			٢,٧٤٣	٠,٠٠٨	معنوى

يتضح من اختبار Levene's Test for Equality of Variances أن قيمة F تساوى ٨,٤٦ وممستوى معنويتها يساوى ٠,٤٦٠ وهذه القيمة أكبر من ٠,٠٥ ، مما يدل على أنها غير معنوية (وهذا يعني أن هناك تجانس بين تباين المجموعتين)، وهذا يدفعنا إلى قراءة نتائج اختبار (ت) المقابلة للعبارة "افتراض تساوي التباين" Equal variances assumed، من هذه النتائج نلاحظ أن قيمة (ت) المحسوبة t-test = ٢,٧٤٣ ، ، ومستوى المعنوية يساوى =٠,٠٠٧ ، وهى أصغر من ٠,٠٥ ، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المجموعة التجريبية ومتوسط المجموعة الضابطة ، الأمر الذى يعنى وجود اختلاف جوهرى فى مستوى إدارة الأرباح فى الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، **ويترتب على ذلك قبول الفرض الثانى .**

اختبار Mann-Whitney Test

جدول (٩) يوضح نتائج اختبار الفرض الثانى باستخدام اختبار Mann-Whitney Test لتأثير لتاثير إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات مقارنة بالشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

Z المحسوبة	Sig.	نتيجة الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
٤,٧٥٥-	٠,٠٠٠.	معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٠٠ % أقل من مستوى المعنوية المستخدم فى إجراء الاختبار ٥% ، الأمر الذى يعنى وجود اختلاف جوهرى فى مستوى إدارة الأرباح فى الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ويترتب على ذلك **قبول الفرض الثانى** ، هذه النتيجة تمثل تأكيداً لنتائج اختبار T-test السابق استخدامه . أى أن إدراج الشركة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات يؤدى إلى تخفيض مستوى إدارة الأرباح المقاسة بالاستحقاق الاختيارى .

اختبار الفرض الثالث

الفرض الفرعى الأول " تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى تخفيض مستوى إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات " .

تم استخدم نموذج جونز المعدل فى حساب الاستحقاق الاختيارى للعينة ، ثم بعد ذلك للحكم على مدى ممارسة شركات العينة القطاعية لإدارة الأرباح المحاسبية ، تم حساب القيم المطلقة للاستحقاق الاختيارى لكل شركة خلال عام ٢٠١٥ أى قبل تطبيق التعديلات فى معايير المحاسبة المصرية ، وخلال عام ٢٠١٦ أى بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ومقارنة النتائج مع إجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة .

اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

جدول (١٠) جدول (٦) يوضح نتائج اختبار الفرض الثالث باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتأثير تطور معايير المحاسبة المصرية على العلاقة بين الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وإدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

Z المحسوبة	Sig.	نتيجة الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
٢,١١٨-	٠,٠٣٤	معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٣٤ % أقل من مستوى المعنوية المستخدم فى إجراء الاختبار ٥% ، الأمر الذى يعنى وجود اختلاف جوهرى بين مستوى إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات قبل وبعد تطوير معايير المحاسبة المصرية .

الفرض الفرعى الثانى " تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى تخفيض مستوى إدارة الأرباح للشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات " .

تم اســـتخدم نموذج جونز المعدل فى حســـاب الاســـتحقاق الاختيارى للعينة ، ثم بعد ذلك للحكم على مدى ممارســة شــركات العينة القطاعية لإدارة الأرباح المحاســبية ، تم حســاب القيم المطلقة للاســتحقاق الاختيارى لكل شــركة خلال عام ٢٠١٥ أى قبل تطبيق التعديلات فى معايير المحاسبة المصرية ، وخلال عام ٢٠١٦ أى بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ومقارنة النتائج مع إجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة .

اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

جدول (١١) يوضح نتائج اختبار الفرض الثالث باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتأثير تطور معايير المحاسبة المصرية على العلاقة بين الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وإدارة الأرباح للشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

Z المحسوبة	Sig.	نتيجة الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
٠,٧٠٦-	٠,٤٨٠	غير معنوى

يتضــح من الجدول الســابق أن مســتوى المعنوية المحســوب ٠,٤٨ % أكبر من مســتوى المعنوية المســتخدم فى إجراء الاختبار ٥% ، الأمر الذى يعنى عدم وجود اختلاف جوهرى بين مستوى إدارة الأرباح للشــركات غير المدرجة فى المؤشــر المصــرى لمسـئولية الشــركات قبل وبعد تطوير معايير المحاسبة المصرية .

وبالتالى فإن نتيجة **الفرض الثالث** أن تطور معايير المحاسبة المصرية أدى إلى تخفيض إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، ولكن هذه التطورات لم يكن لها تأثير على الشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

الــخلاصة و الــنــتــائــج و الــتــوصــيــات

تمثل هدف البحث فى قياس وتحليل أثر إفصـــاح الشـــركات عن أبعاد التنمية المســـتدامة من خلال إدراج الشركة فى المؤشــر المصــرى لمسـئولية الشــركات على إدارة الأرباح ، وتأثير التطورات فى معايير المحاســـبة المصـــرية على هذه العلاقة ، وترجع أهمية الدراســـة في إطلاع المهتمين بالتقارير المالية بمدى تأثير إدراج الشــركة داخل المؤشــر المصــرى لمســئولية الشــركات على إدارة الأرباح ، وخدمة كافة الأطراف المهتمة بالتقارير المالية وخاصـــة رقم الربح ومنهم ، الإدارة (معدو القوائم المالية) ، المستثمرون ، المحللون الماليون ، المراجعون، صانعو السياسات المحاسبية.

ولقد تناول الإطار النظرى للبحث التنمية المســتدامة من حيث المفهوم ، الخصــائص ، المبادئ ، الأبعاد ، المقاييس ، النظريات التى تفسر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة ، أهمية الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة ، أهداف الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة و معوقات الإفصاح عن أنشــطة التنمية المســتدامة. كما تناول أيضــاً مؤشــر المســئولية الاجتماعية المصــرى وعلاقته

بالتنمية المســـتدامة ، وأخيراً إدارة الأرباح من حيث المفهوم ، الأنماط ، الدوافع ، المداخل و طرق القياس . أما فى الدراسـة التطبيقية فقد تم اجراؤها على عينة مكونة من (٢٤) شـركة مسـاهمة مقيدة فى بورصـة الأوراق المالية المصرية منهم ١٢ شركة مدرجة بالمؤشر خلال فترة الدراسة عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ ، ١٢ شـركة أخرى لم يتم ادراجها بالمؤشـر عن نفس الفترة ، وتم إجراء الدراسـة التطبيقية واسـتخدام الاسـتحقاق الاختيارى كمقياس لإدارة الأرباح ، وحسـاب الاسـتحقاق الاختيارى لشركات العينة وقياس معنوية الاختلاف بين الاستحقاق الاختيارى للشركات المدرجة وغير المدرجة بالمؤشر، وللشركات المدرجة قبل إدراجها بالمؤشر وبعد إدراجها بالمؤشر، وأيضاً لكلاً من الشركات المدرجة وغير المدرجة قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- التنمية المســـتدامة تحقق حاجة الأجيال الحاضـــرة دون المســـاس بقدرة الأجيال القادمة عن تحقيق حاجاتها، كما أنها تتضـــمن ثلاثة أبعاد هي البعد الإقتصـــادى والبعد البيئي والبعد الاجتماعي .
- يمكن عرض تقرير التنمية المستدامة فى تقارير منفصلة عن التقارير المالية أوضـرورة إعطاء صـورة شـاملة عن الأداء الكلى للمنشـأة وذلك بالإفصـاح عن معلومات التنمية المسـتدامة في تقرير واحد مع التقارير المالية .
- يحقق الإفصـاح عن التنمية المسـتدامة العديد من المنافع منها تحسـين إمكانية الحصـول على رؤوس الأموال ، الحد من عدم تماثل المعلومات ، تعزيز السـمعة الجيدة للشـركات ورفع قيمة علاماتها التجارية والتأثير الإيجابى فى ربحية الشـركة ، و ترسـل إشـارات جيدة لأصـحاب المصـالح عن الأداء ، وتحسـن علاقة الشـركة بأصـحاب المصـالح الرئيسـين ، كما تمكن من التعرف على المخاطر من منظور متكامل ويمكنها من وضـع اسـتراتيجيات مناسـبة للتخفيف من حدة المخاطر.
- هناك العديد من المعوقات للإفصـــاح عن أبعاد التنمية المســـتدامة ومنها عدم وجود قانون أو معيار محاسـبي يلزم المنشـآت بالمحاسـبة والإفصـاح عن التنمية المسـتدامة ، مع عدم وجود جهة لديها الصـلاحية الكاملة للتقصـي والمحاسـبة عن الممارسـات والحوادث الضـارة بالبيئة والمجتمع ، بالإضـافة إلى عدم اقتناع منظمات الأعمال بالحصـول على منافع مباشـرة من الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة
- إدارة الأرباح ناتجة عن المرونة التى تتيحها المعايير المحاسبية للاختيار بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية والتقديرات المحاسبية والإستحقاق المحاسبى ، و/أو إتخاذ قرارات إدارية من شـأنها التأثير على الأنشـطة الحقيقية التى تقوم بها الشـركة ، و/أو هيكلة العمليات ، لزيادة مستوى الأرباح أو تخفيضه أو الحفاظ على مستوى مستقر من الأرباح ، بهدف خداع وتضليل

بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، وذلك لتحقيق بعض الدوافع التعاقدية أو السوقية أو التنظيمية ، لتحقيق منافع ذاتية " .

- توصلت الدراسات السابقة لنتائج متعارضة حول العلاقة بين الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وإدارة الأرباح ، و قدمت الدراسات السابقة فرضين لتفسير هذه العلاقة وهما الفرض الأخلاقى والذى يرى أن المديرين لديهم الدافع لتبنى السلوك الأخلاقى ، ولديهم الدافع ليكونو أكثر أمانه ، وأكثر شفافية فى تقاريرهم ، وأن يكونو مسئولين اجتماعياً وبيئياً فى أنشطتهم ، وأنه إذا اعتقد أصحاب المصالح أن هناك إدارة أرباح أو أن الشركة غير مسؤلة اجتماعياً وبيئياً ، فإن الشركة المعنية قد تفقد قيمتها فى السوق . والفرض الانتهازى والذى يرى أن العديد من الشركات التى تقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية قد تظهر مستويات أعلى من إدارة الأرباح لأن المديرون يحاولون إخفاء الجودة المنخفضة من خلال الإشارة إلى مستويات أعلى من المسئولية الاجتماعية والبيئية، وبالتالى يؤدى إلى تحويل انتباه أصحاب المصالح إتجاه الإفصاح إلى أبعاد التنمية المستدامة بدلاً من الاهتمام بجودة الأرباح المنخفضة.
- توصلت الدراسة التطبيقية للبحث الحالى إلى أن انخفاض إدارة الأرباح المحاسبية والمقاسة بالاستحقاق الاختيارى للشركات المدرجة بالمؤشر عنها للشركات غير المدرجة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، و انخفاض إدارة الأرباح للشركات المدرجة بعد إدراجها بالمؤشر عنها قبل إدراجها بالمؤشر ، و أن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية أدت إلى تخفيض إدارة الأرباح للشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ولكن لم يكن لها تأثير على الشركات غير المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات .

ومن خلال عرض النتائج السابقة يوصى الباحثان بما يلى :

- تشجيع الشركات على المزيد من الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة لما لها من تأثير إيجابى على سمعة الشركة وأرباحها وعلى موثوقية المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية.
- ضرورة إعطاء مزايا ضريبية للشركات التى تقوم بالتقرير والإفصاح عن أداء التنمية المستدامة.
- إعداد قائمة تصنف فيها الشركات حسب مستوى أدائها للتنمية المستدامة وتنشر فى سوق رأس المال حتى يعطى تقييم أعلى للشركات المرتفعة الأداء فى أنشطة التنمية المستدامة.
- ضرورة وضع مؤشر للتنمية المستدامة للشركات وإعطاء الشركات ذات المؤشر الأعلى مزايا إئتمانية كبيرة .

- يجب الحد من المرونة المتاحة فى بعض معايير المحاسبة المصرية للإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية لتحفيض الممارسات الإنتهازية لإدارة الأرباح المحاسبية فى الشركات المصرية.
- يجب زيادة فعالية الجهات التنظيمية للرقابة على الإلتزام بمدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، والمتمثلة فى هيئة سوق المال وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

مجالات مقترحة لبحوث مستقبلية

يقترح الباحثان إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالآتى:

١-اجراء دراسة مقارنة بين الدول عن مدي الإفصاح عن أداء أنشطة التنمية المستدامة.

٢-أثر الإفصاح عن أنشطة الإستدامة علي الأداءالمالي للشركات.

٣-أثر الإفصاح عن أنشطة الإستدامة على درجة التحفظ المحاسبي .

المراجع

أولا : المراجع العربية

- هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط (٢٠١٨)" سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة"" ، ***مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*** ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثانى ، ص ص ٢٠٧ – ٢٣٢.
- إسلام محمد البنا (٢٠١٤) " التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر" ، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية*** ، العدد من ١-٤ ، ص ص ٩ – ٣٦.
- ياسر أحمد السيد الجرف (٢٠١٧) " أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية دراسة نظرية وميدانية " ، المؤتمر العلمى الأول للمحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية ،بعنوان دور المحاسبة والمراجعة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، ص ص ٥ -١١٢.
- وفاء عمر الحاج ، و الهادى محمد إبراهم (٢٠١٦) " الإفصاح المحاسبى عن تقارير التنمية المستدامة وأره على تقوم أداء المنشآت : دراسة تطبيقية تحليلية – دراسة مدانية لشركات البترول فى السودان ، رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين ، الخرطوم .
- صالح بن عبدالرحمن المحمود (٢٠٠٤) " قياس البعد الاجتماعي لنشاط المنشأة في ظل التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية مع دراسة تطبيقية " ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، العدد الثالث ، ص ص ٥٥ -١٠٢.
- عصام علي فرج بدر (٢٠١٣) " نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية : دراسة ميدانية" ، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*** ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الرابع ، ص ص ٧٣ -١٦٢ .
- وفاء حمدوش (٢٠١٧) " مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية" ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني : أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنميةالمستدامة ، ***مركز البحث وتطوير الموارد البشرية*** – السناسل – الأردن ، ص ص ١١٩ -١٣١.
- أحمد جمعة أحمد رضوان (٢٠١٥) " أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات" ، ***مجلة البحوث المحاسبية*** ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١٥٠ -٢٠٦ .

- سامي محمد أحمد غنيمى (٢٠١١)،" إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال: دراسة اختبارية" ، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية*** – كلية التجارة – جامعة بنها، ، المجلد الثاني، العدد الأول .
- ايمان محمد سعد الدين (٢٠١٣) " خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية" ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، العدد الثالث ، ص ص ٤٠٨ – ٤٨٢ .
- علي عباس شنن(٢٠١٧) " إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال المصرية المعاصرة : دراسة تطبيقية " ، ***الفكر المحاسبي*** ، المجلد الحادى والعشرون ، العدد الرابع ، ص ص ٢٥٠ – ١٦.
- محمد حسني عبدالجليل صبيحي ، و محمد عبدالقادر دياب ، و تامر يوسف عبدالعزيز الجندي (٢٠١٣) " دراسة و تقييم المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية و البيئية و الحوكمة كأسلوب لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات : دراسة نظرية" ، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*** ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الرابع ، ص ص ١٨٧ – ٢٢٥ .
- صفا محمود السيد حامد (٢٠٠٤) ،" ادارة الربحية و معايير المحاسبة المصرية : دراسة تحليلية"، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة*** – كلية التجارة جامعة سوهاج – مصر ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول ، ص ص ١-٥٤.
- أحمد حامد محمود عبد الحليم (٢٠١٢) ،" دور لجان المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية مقارنة" ، ***الدراسات والبحوث التجارية*** ، المجلد الاول ، العدد الثانى.
- أحمد حامد محمود عبدالحليم (٢٠١٤) " مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسئولية الإجتماعية فى تقاريرها المالية : دراسة ميدانية" ، ***مجلة البحوث المحاسبية*** ، العدد الأول ، ص ص ١ – ٦٨.
- ، أحمد حامد محمود عبدالحليم ، و نبيل ياسين أحمد (٢٠١٧) " دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية " ، ***الفكر المحاسبي*** ، المجلد الحادى والعشرين ، العدد الثانى ، ص ص ٨٤٨ – ٩٣١ .
- حميده عبدالمجيد (٢٠١٢)" نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح" ، ***الدراسات والبحوث التجارية*** ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الأول ، ص ص ٣٣٧-٣٧٢.
- عبدالرحمن عادل خليل عثمان ، و الزين عبدالله بابكر عبدالله (٢٠١٦) " دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري لمنشآت الصناعة : دراسة ميدانية

على المنشـــآت الصـــناعية" ، ***مجلة كلية التجارة العلمية*** ، كلية التجارة – جامعة النيلين – السودان ، العدد الثالث ، ص ص ٢٧ –٥٦ .

- نصـر طه حسـن عرفة ، و مجدي مليجي عبدالحكيم مليجي (٢٠١٦) " الإفصـاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات السعودية " ، ***الفكر المحاسبي*** ، المجلد العشرون ، العدد الرابع ، ص ص ٥١١ –٥٤٢ .
- علي عبد الله أحمد شـاهين (٢٠١١)،" إدارة الأرباح و مخاطرها في البيئة المصـرفية: دراسـة تحليلية تطبيقية على المصـارف الوطنية الفلسـطينية" ، ***مجلة الجامعة الخليجية*** ، المجلد الثالث ، العدد الرابع.
- حسـين عبدالعال سـالم غريب (٢٠١٥) " المؤشـر المصـري لمسـئولية الشـركات عن التنمية المسـتدامة تحد جديد للمعدين و المراجعين في ضـوء مبادىء الحوكمة : مع دراسـة ميدانية" ، الفكر المحاسبى ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، ص ص ١٠٩ –١٤٩ .
- فريد محرم فريد إبراهيم (٢٠١٤)،" دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسـات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، العدد الثالث ، ص ص ٤٨١–٥٥١.
- ياسـر سـعيد قنديل (٢٠١٦) " مدى إفصـاح الشـركات المدرجة بسـوق الأوراق المالية السـعودى عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصـاح : دراسـة تطبيقية" ، ***مجلة البحوث المحاسبية*** ، العدد الثانى ، ص ص ٣١٤–٣٨٠.
- مـارتين بطرس القس أســحق ، إيمـان فتحي أحمـد، و برنس ميخـائيل غطـاس(٢٠١٦) ،" أسـاليب إدارة الأرباح عند تقييم المخزون السـلعي بين معيار المحاسـبة المصـري رقم (٢) والقانون الضريبي الساري"، ***المجلة العلمية*** – كلية التجارة جامعة اسيوط ، العدد الثلاثون، ص ص ١٢٥–١٤٨.
- محمد محمد محمد إبراهيم مندور (٢٠١٦) ،" أثر التفعيل الاختيارى لمدخل المراجعة المشـتركة على ممارسـات إدارة الأرباح : دراسـة تطبيقية على الشـركات المقيدة فى البورصـة المصـرية" ، ***الفكر المحاسبي*** ، المجلد العشرون ، العدد الثانى ، ص ص ١١١٩–١١٧٢.
- مدثر طه أبو الخير (١٩٩٩) ، " إدارة الربح المحاسـبي في الشـركات المصـرية دليل ميداني من التغيرات في أرصـدة المخصـصـات بالقوائم المالية"، ***المجلة العلمية – التجارة والتمويل*** – كلية التجارة – طنطا ، العدد الثانى ، ص ص ١–٤٠.
- مدثر طه السـيد أبو الخير (١٩٩٧)،" تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السـنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي : نموذج مقترح ودراسة ميدانية

"، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية*** ، المجلد الواحد والعشرين ، العدد الثالث ، ص ص ٥٩ -٨٢.

- مركز المديرين المصرى (٢٠٠٩) . http://www.eiod.org/newsdetails_AR.aspx?ID=19
- مصطفى أحمد محمد أحمد حماد (٢٠١٧) ،" أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح REM على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية : دراسة تطبيقية " ، ***الفكر المحاسبي*** ، المجلد الحادى والعشرين ، العدد الثالث ، ص ص ٩ -٦٢.
- معتز عبدالحميد علي كبلان (٢٠١٣)،" قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي "، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، العدد الثانى ، ص ص ١٥١٢-١٥٣٨ .
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم (٢٠١٤) " محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية دراسة نظرية تطبيقية" ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، العدد الرابع : ص ص ١- ٨١ .
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم(٢٠١٥) " أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية"، ***الفكر المحاسبي*** ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، ص ص ١- ٦٠.
- باتر محمد علي وردم (٢٠٠٣) " العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" ، ***دار الأهلية للنشر والتوزيع*** ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى.
- وليد بن فهد بن عبدالعزيز الرسيني (٢٠١٠) ، " أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية : دراسة إختبارية "، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*** ، العدد الثانى ، ص ص ٧١ – ١٣٧.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Ahadiat, N., & Hefzi, H. (2013). An investigation of earnings management practices: examining Generally Accepted Accounting Principles**.** ***International Journal of Business and Social Science***,3(14),245-251.
- Almahrog, Y., Ali Aribi, Z., & Arun, T. (2018). Earnings management and corporate social responsibility: UK evidence. ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, 16(2), 311-332.
- Bartov, E., & Mohanram, P. (2004). Private information, earnings manipulations, and executive stock-option exercises. ***The Accounting Review***, 79(4), 889-920.

- Bartov, E., Gul, F. A., & Tsui, J. S. (2000). Discretionary-accruals models and audit qualifications. ***Journal of accounting and economics***, 30(3), 421-452.
- Barua, A., S. Lin, and A. M. Sbaraglia.2010. Earnings Management Using Discontinued Operations. ***The Accounting Review***. Vol. 58. No. 5: 1485-1509.
- Beneish, M. D. (2001). Earnings management: A perspective. ***Managerial Finance***, 27(12), 3-17.
- Bukit, R. B., & Iskandar, T. M. (2009). Surplus free cash flow, earnings management and audit committee**.** ***International Journal of Economics and Management***, *3*(1), 204-223.
- Burns, N., & Kedia, S. (2008). Executive option exercises and financial misreporting**.** ***Journal of Banking & Finance***, 32(5), 845-857.
- Byard, D., Hossain, M., & Mitra, S. (2007). US oil companies' earnings management in response to hurricanes Katrina and Rita. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 26(6), 733-748.
- Cao, Z., Rees, B., & Rodionova, T. (2017). Corporate Social Responsibility and Earnings Quality in the Context of Changing Regulatory Regimes, Available at: https://ssrn.com/abstract=2883387
- Carnevale, C., & Mazzuca, M. (2014). Sustainability report and bank valuation: evidence from E uropean stock markets. Business Ethics: ***A European Review***, 23(1), 69-90.
- DeAngelo, L. E. (1986). Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders. ***The Accounting review***, 19(3),400-420.
- Dechow, P. M. and D.J. Skinner, "Earning Management: Recording The View Of Accounting Academies, Practitioners, And Regulators", ***Accounting Horizons***, No. 14, 2000, p. 241.
- Dechow, P. M., & Sloan, R. G. (1991). Executive incentives and the horizon problem: An empirical investigation. ***Journal of accounting and Economics***, 14(1), 51-89.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. ***Accounting review***, 70(2),193-225.
- Delfgaawu,T.,(2000). Reporting on Sustainability Development : A preparer view. ***Auditing journal of Practice &Theory***,(19), 67-75.
- Friedlan, J. M. (1994). Accounting choices of issuers of initial public offerings. ***Contemporary accounting research***, 11(1), 1-31.
- Gras-Gil, E., Manzano, M. P., & Fernández, J. H. (2016). Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain. ***BRQ Business Research Quarterly***, 19(4), 289-299.

- Grosskurth, J. & J. Rotmans.(2005).The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. ***Environment, Development and Sustainability***, (7) 1, 135-151.
- Gunny,Katherine (2005) ." What Are the Consequences Earning Management" Working Paper, pp. 1-30.
- Härkönen, H. (2017). The relationship between corporate social responsibility and earnings management in Finnish listed companies, Master´s Thesis , Lappeenranta University of Technology.
- HAW, I. M., Qi, D., Wu, D., & Wu, W. (2005). Market consequences of earnings management in response to security regulations in China. ***Contemporary Accounting Research***, 22(1), 95-140.
- He, D., Yang, D. C., & Guan, L. (2010). Earnings management and the performance of seasoned private equity placements: Evidence from Japanese issuers. ***Managerial Auditing Journal***, 25(6), 569-590.
- Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. ***Journal of accounting and economics***, 7(1-3), 85-107.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. ***Accounting horizons***, 13(4), 365-383.
- Henry, D., & Bhuiyan, M.H. (2013). Real earnings management (REM) and accrual earnings management (AEM) around seasoned equity offerings (SEOs) in Australia and subsequent operating earnings performance. Financial Markets & Corporate Governance Conference. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2201973 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2201973
- Hu, N., Li, X., Liu, L., Qi, B., & Tian, G. (2012). Can Government Policies Induce Earnings Management Behavior?-Evidence from Chinese Public Listed Firms. ***Journal of International Financial Management & Accounting***, 23(3), 187-207.
- Huang, H. H., Wang, W., & Zhou, J. (2013). Shareholder rights, insider ownership and earnings management. ***Abacus***, 49(1), 46-73.
- Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. ***Journal of accounting research***, 19(2),193-228.
- Jordaan, L. A., De Klerk, M., & de Villiers, C. J. (2018). Corporate social responsibility and earnings management of South African companies. ***South African Journal of Economic and Management Sciences***, 21(1), 1-13.
- Kastantin, J. T. (2005). Beyond earnings management: Using ratios to predict Enron's collapse. ***Managerial Finance***, 31(9), 35-51.
- Kasznik, R. (1999). On the association between voluntary disclosure and earnings management. ***Journal of accounting research***, 37(1), 57-81.

- Kim, Y., Park, M. S., & Wier, B. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility?. ***The Accounting Review***, *87*(3), 761-796.
- Kim, Y., Park, M. S., & Wier, B. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility?. ***The Accounting Review***, 87(3), 761-796.
- Ko,W.,Kim,S.,Cha,M.(2015). Social Responsibility Investing (SRI) Firms and Earnings Management. Advanced Science and Technology Letters, 84, 58-63. http://dx.doi.org/10.14257/astl.2015.84.12
- Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. ***Journal of accounting and economics***, 39(1), 163-197.
- Laksmi, A. C., & Kamila, Z. (2018). The Effect of Good Corporate Governance and Earnings Management to Corporate Social Responsibility Disclosure. ***Academy of Accounting & Financial Studies Journal***, 22(1),1-16.
- Li, Z. (2017). How environmental information disclosure affects quality of reporting in China, Master´s Thesis, LUISS University.
- Litt, B., Sharma, D., & Sharma, V. (2014). Environmental initiatives and earnings management. ***Managerial Auditing Journal***, 29(1), 76-106.
- Magrath, L., & Weld, L. G. (2002). Abusive earnings management and early warning signs. ***The CPA Journal***, 72(8), 50.
- Martínez-Ferrero, J., Garcia-Sanchez, I. M., & Cuadrado-Ballesteros, B. (2015). Effect of financial reporting quality on sustainability information disclosure. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 22(1), 45-64.
- McAnally, M. L., Srivastava, A., & Weaver, C. D. (2008). Executive stock options, missed earnings targets, and earnings management. ***The Accounting Review***, 83(1), 185-216.
- Mintz, S. (2006) . Earnings Management: Causes Techniques and Transparent Financial Reporting. ***The Aspen Institute Center For Business Education's Corporate Governance and Accountability Project,*** www.caseplace.org.
- Moratis, L., & van Egmond, M. (2018). Concealing social responsibility? Investigating the relationship between CSR, earnings management and the effect of industry through quantitative analysis. ***International Journal of Corporate Social Responsibility***, 3(1), 8.
- Mostafa, S., Pok, W., Palmer, P.(2018). The role of Corporate Social Responsibility on Earnings Management: Evidence from Asia-Pacific countries. https://www.openconf.org/AFAANZ2018/modules/request.php?module=oc_program&action=view.php&id=229&type=1&a=

- Paladino, B. (2013). Improve Earnings by Shifting Finance Department Resources to Corporate Performance Management Services. ***Journal of Corporate Accounting & Finance***, *24*(4), 67-81.
- Rahman, M. M., Moniruzzaman, M., & Sharif, M. J. (2013). Techniques, motives and controls of earnings management. ***International Journal of Information Technology and Business Management***, 11(1), 22-34.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. ***Journal of accounting and economics***, 42(3), 335-370.
- Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. ***Accounting Horizons***, 3(4), 91-102.
- Scholer, F. (2005). Earning Management to Avoid Earnings Decrease and Losses. Financial Reporting Research GroupWorking Paper R-2005-03.
- Scott, B. Jacobson and M.K. Pitman, (2005), "Auditors and Earnings Management", Available at: *http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm*
- Shuto, A. (2007). Executive compensation and earnings management: Empirical evidence from Japan. Journal of International Accounting, ***Auditing and Taxation***, 16(1), 1-26.
- Spear, N. (2007). The Impact of Earnings Management on the Credibility of Corporate Financial Reporting. ***Petroleum Accounting and Financial Management Journal***, 26(2), 43.
- Stolowy, H., & Breton, G. (2004). Accounts manipulation: A literature review and proposed conceptual framework. ***Review of Accounting and Finance***, 3(1), 5-92.
- Sugata, R. (2005). Earning Management Through Real Activities Manipulation", Available as SSPN: http://ssrn.com/abstract=477941orDOI:10.2139.
- Sun, L. (2012). Executive Compensation And Contract-Driven Earnings Management. ***Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance***, *8*(2).
- Susanto,Y.(2016). The Effect of Corporate Social and Environmental Responsibility Disclosure on Earnings Management: Female Audit Committee as Moderating**. *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law***, 9(1), 22-27.
- Teoh, S. H., Welch, I., & Wong, T. J. (1998). Earnings management and the long-run market performance of initial public offerings. ***The Journal of Finance***, 53(6), 1935-1974.
- Thomas, J. K., & Zhang, H. (2002). Inventory changes and future returns. ***Review of Accounting Studies***, 7(2), 163-187.
- Toukabri, M., Jilani, P. F., & Jemâa, O. B. (2014). The interaction between environmental accounting practices and earnings management. ***Journal of Business Studies Quarterly***, 5(3), 99-112.

- Trisnawati, R., & Setiawati, E. (2016). Sustainability Reporting And Earning Management (Empirical Studies in the companies that participated in the Indonesian Sustainability Reporting Award (ISRA)). ***International Journal of Business, Economics and Law***, 11(1), 11- 16.
- Vander Bauwhede, H., & Willekens, M. (2003). Earnings management in Belgium: a review of the empirical evidence. ***Tijdschrift voor economie en management***, *48*, 199-217.
- Wulandari, S. (2016). The Impact of Corporate Social Responsibility on Accrual Earnings Management and Real Earnings Management. ***Etikonomi***, 15(1), 63-74.
- Yip, E., Van Staden, C. & Cahan, S.(2011).Corporate social responsibility reporting and earnings management: The role of political costs., ***Australasian Accounting Business & Finance Journal***, 5(3), 17–34.